

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/44
19 March 2001

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

التقرير عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي المقدم من المقررة الخاصة
السيدة ماري تيريز أ. كايتا بوكوم، عملاً بقرار اللجنة ٢٠/٢٠٠٠

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	 خلاصة
٥	٥-١ مقدمة
٦	٤٢-٦	أولاً - الحالة العامة
٦	١٨-٧	ألف - الحالة السياسية
٩	٣٣-١٩	باء - تطور عملية السلام
١٢	٤٢-٣٤	جيم - الحالة الاقتصادية والاجتماعية
١٣	١٣١-٤٣	ثانياً - حالة حقوق الإنسان
١٤	٦٦-٤٤	ألف - انتهاكات الحق في الحياة
١٧	٨٤-٦٧	باء - انتهاكات حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٠	٨٦-٨٥ الإعدام بإجراءات موجزة جيم- ثانيا-
٢١	٩٢-٨٧ انتهاكات حرية الرأي والتعبير دال- (تابع)
٢٢	٩٣ حرية المعتقدات والأديان هاء-
٢٢	٩٥-٩٤ الحق في التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة واو-
٢٢	٩٩-٩٦ حالة الأشخاص المشردين في الداخل زاي-
٢٣	١٠٠ انتهاك حقوق الأقليات: حالة أقلية التوا. حاء-
٢٤	١١٢-١٠١ انتهاكات حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم طاء-
٢٧	١١٨-١١٣ حقوق المرأة ياء-
٢٨	١٢٦-١١٩ حقوق الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة كاف-
٣٠	١٣١-١٢٧ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لام-
٣١	١٥٣-١٣٢ العدالة ودولة القانون ثالثا-
٣١	١٣٥-١٣٢ إدارة العدل ألف-
٣٢	١٤٦-١٣٦ تعزيز دولة القانون باء-
٣٤	١٥٣-١٤٧ تعزيز حقوق الإنسان والتثقيف في هذا المجال جيم-
٣٦	١٦٢-١٥٤ الملاحظات رابعا-
٣٧	٢٠٧-١٦٣ التوصيات خامسا-
٣٧	١٦٨-١٦٤ التوصيات الموجهة إلى الأطراف المتنازعة ألف-
٣٨	١٨٩-١٦٩ التوصيات الموجهة إلى السلطات البوروندية باء-
٤١	٢٠٧-١٩٠ التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي جيم-

خلاصة

هذه الوثيقة هي التقرير الثالث الذي تتقدم به السيدة ماري تيريز أ. كايتا بوكوم، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي والتي مددت ولايتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠/٢٠٠٠ المؤرخ في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعملا بهذا القرار تقدمت المقررة الخاصة بتقرير مرحلي إلى الجمعية العامة (A/55/358) وذلك إثر البعثة الثانية التي قامت بها إلى بوروندي في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ يتناول الحالة العامة في بوروندي، وعلى وجه الخصوص مسألة حقوق الإنسان وتطور دولة القانون. وهو يركز على البعثة التي قامت بها المقررة الخاصة إلى بوروندي من ١٨ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وكما كان الحال في البعثات السابقة، قابلت المقررة الخاصة أعلى السلطات السياسية والعسكرية والقضائية والمدنية والدينية، كما قابلت ممثلي السلك الدبلوماسي ورؤساء هيئات في منظومة الأمم المتحدة. وفي مقاطعتي كيتيكا وبوبانزا قامت المقررة الخاصة بزيارة سجن ومركز للتغذية ومخيمات للأشخاص المشردين وعقدت محادثات مع السلطات الإدارية والقضائية والعسكرية والدينية. وفضلا عن ذلك، عقدت المقررة الخاصة محادثات مع ممثل الأمين العام في بوجمبورا ومع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي.

واعتمادا على المعلومات التي تجمعت لديها كرست المقررة الخاصة الجزء الأول من هذا التقرير للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكدة بصفة خاصة على تطور عملية السلام منذ توقيع اتفاق أروشا من أجل السلام والوفاق في بوروندي وذلك في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

أما الجزء الثاني فيتناول الحالة الخاصة بحقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد الانتهاكات المتصلة بالنزاع المسلح، لا سيما انتهاكات الحق في الحياة وحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه والحق في التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة وحالات الإعدام بإجراءات موجزة وحالة الأشخاص المشردين. وفضلا عن ذلك تتناول المقررة الخاصة انتهاكات حرية الرأي والتعبير وكذلك حرية المعتقد والدين، كما تتناول احترام حقوق الأقليات وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم وحقوق المرأة وحقوق الطفل. وتتناول أخيرا حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويختص الجزء الثالث بتطور العدالة وتعزيز دولة القانون ولا سيما إحقاق العدالة وتعزيز حقوق الإنسان.

أما الملاحظات والتوصيات المستمدة من تحليل مختلف هذه الأوضاع فإنها تشكل الجزأين الرابع والخامس. وتلاحظ المقررة الخاصة أنه ما لم يتم وقف إطلاق النار فإن انتهاكات حقوق الإنسان سوف تستمر على يد

الأطراف الداخلة في النزاع. وتلاحظ أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان أثناء الفترة الانتقالية أمر حيوي، وأن هناك تفاوتاً بين تطلعات السكان من أجل سلام دائم وتطلعات الطبقة السياسية الضالعة في الصراعات من أجل السلطة، وأن معاناة السكان ولا سيما الفئات المستضعفة ما برحت تزداد بسبب التجاوزات التي ترتكبها الجماعات العسكرية والجماعات المسلحة، وأن التزام المجتمع الدولي أثناء مؤتمر باريس عقد الكثير من الآمال، وأن تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن أحداث عام ١٩٩٣ ما زال مثار قلق لدى بعض الأطراف المشاركة في الحياة السياسية، وأخيراً تلاحظ المقررة الخاصة قيام هيكل وطنية مكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وإلى جانب التوصيات التي تقدمت بها في تقريرها الأخيرين فإن المقررة الخاصة تتقدم بعدد من التوصيات الجديدة الموجهة إلى الأطراف في النزاع وإلى سلطات بوروندي وإلى المجتمع الدولي. وهي تناشد الأطراف المتحاربة باحترام الحقوق الأساسية للسكان المدنيين، ولا سيما حقوق المرأة وحقوق الطفل، وتدعو جميع المجموعات المسلحة إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية. وهي إذ تهنئ السلطات على التزاماتها لصالح عملية السلام والتدابير المتخذة من أجل احترام وتعزيز حقوق الإنسان فإن المقررة الخاصة تحث هذه الأطراف على مواصلة جهودها في هذا المسعى. وهي تحضهم على التنفيذ بجميع الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي تمارسها القوات المسلحة، وعلى تيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المتضررين. كما تدعو السلطات إلى مؤازرة السياسات الموضوعة لصالح المرأة وإلى تمكين المرأة من القيام بدور أكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية. وهي تستنكر بشدة عمليات الاحتجاز غير القانونية، ولا سيما تلك التي تكون الجهات العسكرية مسؤولة عنها. أما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فإن المقررة الخاصة تتمنى تقديم الدعم إلى المشاريع الرامية إلى إيجاد فرص العمل وإلى تطوير خدمات الرعاية الصحية التقليدية. وتوصي المقررة الخاصة المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إلى عملية السلام التي بدأت في أروشا وتحتة على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في باريس وتدعوه إلى وضع سياسة فعالة لمنع انتشار الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى. كما تتمنى أن تعتمد الجهات المانحة إلى تقديم الدعم إلى السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وتدعيم دولة القانون ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

مقدمة

١ - تتقدم بهذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان المقررة الخاصة السيدة ماري تيريز أ. كايتا بوكوم، عملا بقرار اللجنة ٢٠٠٠/٢٠، المؤرخ في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وهو يستكمل التقرير المرحلي الذي تقدمت به إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وذلك بعد البعثة الثانية التي قامت بها إلى بوروندي (٢٧ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠). وهذا التقرير الذي يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، يتناول الحالة العامة في بوروندي، ولا سيما مسألة حقوق الإنسان، وحالة المرأة، وحقوق الطفل، وكذلك تطور دولة القانون. وهو يعتمد على البعثة التي قامت بها إلى بوروندي من ١٨ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢ - وكما كان الحال في البعثات السابقة فقد قابلت المقررة الخاصة أعلى السلطات السياسية والعسكرية والقضائية والمدنية والدينية، ومنها رئيس الجمهورية ونائبا الرئيس الأول والثاني لجمهورية بوروندي وكذلك رئيس الجمعية الوطنية. كما أجرت محادثات مع وزراء كل من العلاقات الخارجية والتعاون، والعدل، والمالية، والصحة العامة، والتخطيط، والتنمية والتعمير، وإعادة إدماج وتوطين المشردين والعائدين. فضلا عن ذلك تحدثت المقررة الخاصة إلى شخصيات في الساحة السياسية من غير الأعضاء في الحكومة، ولا سيما الرئيس السابق لبوروندي وممثلي الأحزاب السياسية على اختلاف اتجاهاتها. وقابلت المقررة الخاصة رئيس المحكمة الدستورية، والمدعي العام، والمدعي ورئيس محكمة الاستئناف في مقاطعة كيتيكا، ونقيب المحامين، وعدد من المحامين الدوليين. كما قابلت أصحاب السلطة في المقاطعات والمسؤولين عن الرابطة الوطنية والدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والتنمية والنهوض بمركز المرأة. كما قامت بمحادثات مثمرة مع ممثلي السلك الدبلوماسي والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة.

٣ - وتمكنت المقررة الخاصة من زيارة مقاطعتي كيتيكا وبوانزا في وسط البلاد وزارت هناك سحنا ومركزا للتغذية ومخيمات للمشردين. كما عقدت محادثات في بوجمبورا مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بوروندي، ومع الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي.

٤ - وتتقدم المقررة الخاصة بالشكر إلى رئيس الجمهورية وإلى جميع الشخصيات التي قابلتها والتي زودتها بالمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وهي تعرب عن امتنانها إلى الحكومة البوروندية وإلى رؤساء منظمات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مدير مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وإلى جميع العاملين معه الذين ساهموا بتيسير مهمتها بتقديمهم كل ما يلزم من دعم ومساعدة.

٥- واعتمادا على المعلومات التي تجمعت لديها تكرر المقررة الخاصة الجزء الأول من التقرير للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤكدة بصفة خاصة على تطور عملية السلام منذ توقيع اتفاق أروشا من أجل السلام والوفاء في بوروندي، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وتعرض في الجزأين الثاني والثالث حالة حقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات المتصلة بالنزاع المسلح وبتشريد الأشخاص، وانتهاكات الحق في الحياة وحرية التعبير وحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه، وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وحقوق المرأة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأخيرا إحقاق العدالة وتعزيز دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان. أما الجزآن الرابع والخامس فيتناولان الملاحظات والتوصيات التي تمخضت عنها بعثة المقررة الخاصة.

أولا - الحالة العامة

٦- قامت المقررة الخاصة ببعثتها هذه بعد بضعة أشهر من توقيع اتفاق أروشا وبعد شهر ونيف من مؤتمر المانحين في باريس برئاسة الوسيط نيلسون مانديلا وبعد بضعة أيام فقط من اغتيال الرئيس لوران ديزيريه كابيلا الذي كانت بلاده، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضالعة إلى حد كبير في أزمة البحيرات الكبرى. وكان لهذه الأحداث جميعا تأثيرا كبيرا على الحالة العامة في بوروندي.

ألف - الحالة السياسية

٧- كانت الحالة قبل توقيع اتفاق أروشا متوترة جدا في بوروندي وذلك بسبب عدم مشاركة اثنين من الفصائل المسلحة الرئيسية - قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع عن الديمقراطية - وبسبب اعتراض بعض الأحزاب الراديكالية - المتجمعة داخل الاتفاق الإطاري - على مفاوضات أروشا. وفي شهر أيلول/سبتمبر استمرت المعارك بين القوات المسلحة البوروندية والمجموعات المتمردة واتسع نطاقها لتشمل مقاطعات أخرى كانت تعرف بمُدوئها فيما مضى، ولا سيما كيتيكا في الوسط و كانكوزو وروغي إلى الشرق.

٨- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وفي خطاب أمام مجلس الأمن، حمل الوسيط مانديلا المتمردین المسؤولية عن المذابح التي وقعت بعد رفض حركتين رئيسيتين من حركات التمرد، هما قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع عن الديمقراطية، التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة. وإذ شعر المجلس "بعميق القلق" إزاء استمرار العنف في بوروندي، ندد باللجوء إلى استخدام القوة في تسوية النزاع الذي يهز البلد وكرر ندائه إلى جميع الأطراف لكي تضع حدا للأعمال العدائية وللمشاركة كاملا في عملية السلام. واستمرت طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المواجهات بين القوات المسلحة البوروندية ومجموعات المتمردین، لا سيما في مقاطعات بوجمورا - الريف ومكامبا وروتانا مع ما صاحبها من عمليات سلب ونهب تعرضت إليها المجموعات المدنية من السكان.

٩- وقد هاجر جزء من سكان المقاطعات في الشمال، التي عانت كثيرا من الجفاف والمجاعة، إلى رواندا وتزانيا المجاورتين. وأثناء الفترة المستعرضة، وحسب المصادر الرسمية، اضطّر آلاف الأشخاص المنحدرين من مجتمعات مقاطعة روتانا في الجنوب الشرقي بمحاذاة تزانيا، إلى التزوح نحو وسط المقاطعة إثر هجمات شنتها جماعات المتمردين.

١٠- ويبقى جنوب البلاد، لا سيما مقاطعات ماكامبا وبوروري وروتانا، أشد المناطق تعرضا للاضطرابات. وقد شن المتمردون عدة هجمات أدت إلى تشريد أعداد غفيرة من السكان. وتقع مقاطعة بوجمبورا - الريف أيضا في منطقة القتال، خاصة في محلة موتينبوزي في تينغا، حيث أقام المتمردون قاعدة مما تسبب في مواجهات دامية مع القوات العسكرية الحكومية.

١١- وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نددت الرابطة البوروندية للدفاع عن حقوق الإنسان (إيتيكا) بمواصلة أعمال العنف التي يمارسها المتمردون وجيش الحكومة في مقاطعات غيتيكا وكانكوزو وروتانا وماكامبا وبوجمبورا - الريف. "وما فتئ الحق في الحياة ينتهك على الرغم من توقيع اتفاق السلام في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في تزانيا في الوقت الذي يتطلع فيه السكان البورونديون إلى تحسين حالة أمنهم". وفضلا عن ذلك فإن هذا العنف، على حد قول الرابطة، يصحبه الفقر والتشريد القسري للسكان والمجاعة والارتفاع المستمر في الأسعار. وتشير الرابطة بإصبع الاتهام إلى الحكومة البوروندية التي لم تف بعهدتها في محاربة عمليات الاختلاس والتلاعب في الإدارة والفساد وغير ذلك. وهي تحذر المشاركين في عملية السلام "من مغبة العفو عن الجرائم المرتبكة ضد الإنسانية وإبادة الأجناس في بوروندي بالأمس واليوم". وتطالب الرابطة كذلك بإنشاء محكمة جنائية دولية لبوروندي.

١٢- ومنذ آخر زيارة قامت بها المقررة الخاصة في بداية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ حدث انخفاض طفيف في تواتر الأحداث في المقاطعات الواقعة إلى الشمال وإلى الشمال الشرقي التي لم تشهد تحركات ناشطة للتمرد منذ عام ١٩٩٦. ويعزى التحسن في الحالة الأمنية إلى التعاون القائم بين الجيش والإدارة والسكان. كما يعزى إلى تشديد الرقابة على الحدود الشمالية وإلى عودة اللاجئين الروانديين إلى بلادهم. أما الأحداث التي تقع في هذه المقاطعات فإنما تعزى إلى اللصوصية، وهي من عواقب البؤس الذي يزداد تفاقما بسبب التناوب بين الجفاف والأمطار الغزيرة جدا مما يعود بالضرر على المحاصيل، لا سيما المحاصيل الغذائية الرئيسية (الفاصولياء).

١٣- أما في الجنوب والجنوب الشرقي فإن الأمن غير مستتب بسبب التحركات عبر الحدود الناجمة عن ضعف الرقابة على الحدود مع تزانيا. أضيف إلى ذلك أن المتمردين يسيطون نفوذهم ليلا في هذه المناطق بينما يعود زمام الأمور في النهار في نفس هذه المناطق إلى القوات العسكرية. وفي بوجمبورا تكون الحالة في المدينة هادئة نسبيا

بسبب توافر واستمرار وجود القوات العسكرية، ولكن التوازن يبقى حرجا كما هو الحال في غالبية المراكز الحضرية الكبرى.

١٤ - ومن العوامل التي تسهم في استمرار التوتر في البلاد تزايد الموارد البشرية والمادية لدى الجيش والمتمردين على السواء. ففي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حاولت قوات التحرير الوطنية التمرکز في منطقة بوجمبورا - الريف، بجوار تينغا، وفي نيتها على ما يبدو زعزعة الاستقرار في العاصمة. ولكنها اضطرت بفعل هجمات الجيش النظامي بالأسلحة الثقيلة إلى التشتت والتفرق في مجموعات صغيرة الأمر الذي حد من تمرکز المتمردين في هذه المنطقة. وتسلت العناصر المتبقية من حركة التمرد هذه بين السكان واستمرت في ممارسة حرب العصابات وذلك بهدف نشر حالة من الذعر في العاصمة. ويعود السبب في ضعف المناخ الأمني إلى أن اتفاق أروشا لم يعقبه وقف لإطلاق النار.

١٥ - وأثناء إقامتها لاحظت المقررة الخاصة مع الرضا عملية التفكيك النهائية لمخيمات التجميع القسري في مقاطعة بوجمبورا - الريف وكذلك في باقي أنحاء البلاد. غير أن اضطراب الأمن الذي يسود بعض المقاطعات يفسر استمرار بقاء بعض المواقع للأشخاص المشردين.

١٦ - وما زالت الحالة السياسية تتميز باختلاف وجهات نظر الأطراف الموقعة على اتفاق السلام بشأن اختيار القائد أثناء فترة الانتقال. والأحزاب الموالية للتوتسي والتي تؤيد ترشيح العقيد ايبيتاس باياغاناكاندي تأخذ على الحكومة أنها تعرقل المحادثات حول هذه المسألة سواء في أروشا أو في البلاد.

١٧ - ومن شأن اغتيال الرئيس لوران ديزيريه كابيلا أن يؤثر على الحالة السياسية في بوروندي، لا سيما متابعة المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار مع المجموعات المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي واقع الأمر فإن وفاة كابيلا جاءت في الوقت الذي كانت فيه المحادثات بين رئيس كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي المحادثات التي بدأت في أبوجا (نيجيريا) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تتواصل بوجود جان بوسكو ندايكيغوروكي، زعيم قوات الدفاع عن الديمقراطية، ورئيس غابون في ليبرفيل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في الوقت الذي يبدو فيه أن المفاوضات بين وزير الدفاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي التي جرت في نيروبي (في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير) توصلت على ما يبدو إلى اتفاق في الرأي حول مبادئ فض الاشتباك. وكان من المقرر إجراء لقاء جديد بين كابيلا وبويويا في ياوندي. وكانت كل هذه الجهود تبشر بنهاية النزاع. وكان من شأن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن خلقت جوا من الحيرة والترقب في شبه الإقليم بالنسبة لمستقبل المفاوضات. وهذا بالتأكيد هو البرهان على أن شبه الإقليم جزء مرتبط بمسألة البحث عن حل دائم في بوروندي.

١٨- وفي الوقت الذي يستكمل فيه التقرير علمت المقررة الخاصة بحدوث مواجهات عنيفة بدأها المتمردون ووقعت في ٢٤ شباط/فبراير في بوجمبورا إلى الشمال من العاصمة في كيناما وهو حي غالبية من الهوتو. وهذه العمليات من جانب قوات التحرير الوطنية ترمي إلى السيطرة على العاصمة من أجل إكراه الحكومة على التفاوض. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعارك أدت إلى تشرد حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في أحياء كيناما وسيبيتوكه وكامينغه. وفي الفترة ذاتها فإن الهجوم الذي شنه المتمردون من قوات الدفاع عن الديمقراطية في تلال روتوفو في مقاطعة بوروري وفي مقاطعة غيتيغا أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان. وتأتي موجة العنف هذه في الوقت الذي تشهد فيه قوات التحرير الوطنية انشقاقا داخليا بعد أن طرد رئيسها كوسان كابورا على يد أحد أعوانه.

باء - تطور عملية السلام

١٩- وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، جرى توقيع اتفاق أروشا من أجل السلام والوفاق في بوروندي من جانب الحكومة والجمعية الوطنية وتحالف الأحزاب السبعة الموالية للهوتو (وهي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، والجبهة من أجل الديمقراطية، وجبهة التحرير الوطنية، وحزب تحرير شعب الهوتو، والحزب الليبرالي، وحزب الشعب، وتجمع الشعب البوروندي، ومجموعة من تحالف الأحزاب العشرة الموالية للتوتسي (وهي الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وحزب اينكيتزو، والتحالف البوروندي الأفريقي للخلاص، وحزب أفينتواري، وحزب النهضة الوطنية، وحزب التصالح الشعبي. أما الأحزاب الأربعة التي رفضت توقيع النص (وهي تجمع الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتحالف الوطني من أجل القانون والتنمية، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، وحزب العمال المستقل، فقد انضمت فيما بعد إلى الموقعين عليه في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٠- وفيما عدا المجلس الوطني وتحالف الأحزاب السبعة الموالية للهوتو أبدى المشاركون الآخرون كثيرا من التحفظات قبل توقيعهم الوثيقة، ناهيك عن رفض الطرفين الرئيسيين من الفصائل المسلحة، وهما قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، المشاركة في عملية أروشا. ومن ثم فقد استمرت المواجهات في الميدان مما يثير السؤال الحاسم عن جدوى اتفاق دون وقف لإطلاق النار، الأمر الذي يحد بالتالي من إمكانية تطبيق ذلك الاتفاق.

٢١- وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدت قمة لرؤساء دول شبه الإقليم في نيروبي بناء على مبادرة من الوسيط نلسون مانديلا، دعي إليها أيضا الزعيمان الرئيسيان للمتمردين، جان بوسكو ندايكينغوروكي زعيم قوات الدفاع عن الديمقراطية (الذي لم يلب الدعوة) وكابورا كوسان زعيم قوات التحرير الوطنية، وكانت ترمي إلى المفاوضة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الفئات المتحاربة، ولكن دون جدوى. وقد أعطى

الوسيط ومختلف رؤساء الفئات الموجودة في أروشا مهلة شهر للمتمردين للتوقيع على وقف إطلاق النار تحت طائلة التعرض لإجراءات زجرية. وحتى هذا اليوم بقي الإنذار دون صدق.

٢٢- وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اجتمعت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في أروشا لعقد جولة جديدة من المحادثات. وأنشئت عندئذ اللجنة المعنية بمتابعة تطبيق اتفاق السلام. وهي تتألف من ممثلي الأحزاب الموقعة وعددها ١٩، وممثلي بلدان في شبه الإقليم وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وممثلين عن الممولين وعن المجتمع المدني البوروندي. وعين بينهارو دينكا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى رئيساً لهذه اللجنة. وبما أن المشاركين لم يتوصلوا إلى حل لمسألة الزعامة أثناء الفترة الانتقالية (وهي عقبة حقيقية في عملية السلام) فإنهم تناولوا بالبحث عملية إعادة تنظيم الجدول الزمني للفترة الانتقالية وإدخال بعض التصويبات الفنية على اتفاق السلام.

٢٣- وطرحت ستة أسماء كمرشحين محتملين قادرين على تسيير دفة الفترة الانتقالية وهم: الرئيس الحالي بويويا، والرئيس السابق باكاذا، ودوميسييان ندايزيه من الجبهة من أجل الديمقراطية، وتيرانس نزانزي من التحالف البوروندي الأفريقي للخلاص، والبير مبونزان من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وإيبيتاس بايا غاناكاندي الذي تدعمه ستة أحزاب موالية للتوتوسي والموقعون على الاتفاق الإطار الذين لم يشاركوا في مفاوضات أروشا.

٢٤- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ صادقت الجمعية الوطنية على اتفاق أروشا.

٢٥- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ انقلب شارل موكاسي، رئيس جناح الاتحاد من أجل التقدم الوطني المعارض للنظام القائم ولعملية أروشا، ضد اللجنة المعنية بمتابعة تطبيق اتفاق السلام قائلاً إنها "أداة لإعادة استعمار بوروندي" لأنها لجنة يديرها أجناب وهي تسيطر على جميع قرارات والتزامات المؤسسات الوطنية. وهو يرى أن السلطات الموضوعية بيد هذه اللجنة مفرطة للغاية.

٢٦- ومن المصاعب الكبيرة التي تعترض سبيل تطبيق الاتفاق هو أنه وقع دون وقف لإطلاق النار، الأمر الذي ينذر بتعطيل المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية التي تنتهي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. والآمال المعقودة على وقف إطلاق النار مع المتمردين بعد توقيع الاتفاقات ما زالت في عالم الافتراض إذ أن الوساطة لم تتمكن حتى الآن من إقناع المجموعتين الرئيسيتين من المتمردين بالجلوس حول مائدة المفاوضات. أضف إلى ذلك أن التحفظات العديدة التي أبدتها عدد كبير من الموقعين من شأنها أن تضعف إلى حد كبير من فعالية الاتفاق. ويبدو أن مسألة تعيين قيادة مؤسسات الفترة الانتقالية في غياب آليات منصوص عنها في الاتفاق قد تغلبت على جميع المسائل الأخرى بما فيها مسألة وقف إطلاق النار. ولا شك أن الجمعية الوطنية عندما صادقت على الاتفاق في ٣٠ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أعطته بعدا وطنيا قبل انعقاد مؤتمر المانحين في باريس ولكن الحالة الراهنة تدعو إلى الاعتقاد بأن الجدول الزمني المرسوم لتطبيق الاتفاق لن يكون موضع الاحترام الكامل.

٢٧- وفي أثناء المقابلات التي أجرتها المقررة الخاصة أعرب كثيرون عن قلقهم إزاء إنشاء مؤسسات انتقالية قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع ما قد يترتب على ذلك من مخاطر استمرار الحرب. ويعلن البعض عن تأييدهم لعفو عام من شأنه أن يشمل المحاربين واللاجئين، بينما يشدد البعض الآخر على تقرير لجنة التحقيق الدولية (S/1996/682) الذي يفسر على أنه ضد العفو المؤقت. وهم يقولون بأن المحاكمات ينبغي أن تسبق تطبيق العفو.

٢٨- وعلمت المقررة الخاصة أنه لم تجر أية مناقشات حول انتهاكات حقوق الإنسان أثناء مفاوضات أروشا. وقد أثار هذه المسألة على أية حال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بناء على توصية مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان هناك وعلى توصية جمعية العفو الدولية.

٢٩- وعقدت اللجنة المعنية بمتابعة تطبيق اتفاق السلام دورتها الأولى من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومن المقرر أن تعقد الدورة التالية في شهر آذار/مارس من هذا العام. وقد تقرر تحديد عدد أعضاء المجلس التنفيذي (المكلف بالمراقبة اليومية لتطبيق الاتفاق) بثلاثة عشر عضوا، منهم ثلاثة من تحالف الأحزاب السبعة (الموالية للهوتو)، وثلاثة من تحالف الأحزاب العشرة (الموالية للتوتسي)، وعضوان مستقلان عن الأحزاب السياسية، وعضو من الحكومة، وأربعة أعضاء من غير البورونديين يمثلون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمبادرة الإقليمية والممولين. وفي واقع الحال فإن هذا المجلس التنفيذي لم يتمكن من رؤية النور وذلك بسبب تلكؤ بعض الموقعين بشأن إقامته في بوجمبورا.

٣٠- وعلى الرغم من العوائق التي تعرضنا لذكرها (غياب وقف إطلاق النار وعدم مشاركة مجموعات من المتمردين) هنالك بعض خطوات التقدم المشجعة المرتبطة بالدرجة الأولى بمبادرة الحكومة لإقامة علاقات مع مجموعات المتمردين، وكذلك وعلى الأخص التعبئة التي تتسم بقدر أكبر من الأهمية والواقعية من جانب المجتمع الدولي من خلال مؤتمر باريس.

٣١- إن المقابلات التي جرت على هامش أروشا مع ممثلي المجموعات المسلحة التابعة لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية التي جرت في دار السلام وفي مايورك (بين تحالف الأحزاب السبعة في بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) وفي ليبيرفيل فتحت المجال أمام إمكانية مشاركة هذه الجماعات في عملية أروشا وذلك في سبيل المشاركة في المناقشات حول وقف إطلاق النار ومؤسسات الفترة الانتقالية.

٣٢- وعندما سئلت السلطات البوروندية عن هذا الأمر أكدت للمقررة الخاصة أنه بعد وفاة الرئيس كابيلا بقي موقف الحكومة على ما هو عليه وأنها تأمل دوماً في مواصلة المفاوضات على الرغم من أن غياب وقف إطلاق النار يعرقل تطبيق البروتوكولات الخمسة في اتفاق أروشا.

٣٣- وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير عقدت دورة جديدة في أروشا حيث انقسم الموقعين على الاتفاق في إطار مجموعتي عمل تناولت الأولى وقف إطلاق النار والثانية المؤسسات الانتقالية.

جيم - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٣٤- ما فتئت تتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية. فالمؤشرات الاقتصادية تبعث على القلق، والجفاف والمجاعة يتفشيان في مقاطعات الشمال. وفي المدن يقترب شبح الفقر أكثر فأكثر من الطبقات الوسطى في المجتمع.

٣٥- وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عمدت الأمم المتحدة إلى إطلاق خطتها للطوارئ من أجل بوروندي، مقدرة بمبلغ يقرب من ١٠٧,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتؤكد الخطة على عودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، وعلى إعادة التأهيل وإعادة التعمير وكذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الوسيط مانديلا أمام مجلس الأمن إلى نقص الاستثمارات المباشرة والأجنبية كما أشار إلى غياب موارد الدعم لأفقر فئات السكان.

٣٦- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أصدرت مؤسسات الأمم المتحدة في بوروندي بلاغا جاء فيه أنها تقدم في ذلك اليوم "نداء مشتركا لعام ٢٠٠١" لتحقيق مبلغ ٦٣٨ ٩٦١ ١٠١ دولارا لتغطية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ولدعم "تقدم المجتمع البوروندي نحو السلام والتنمية".

٣٧- وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أصدرت إحدى الحركات الرئيسية المسلحة وهي قوات التحرير الوطنية، بلاغا نددت فيه بعقد مؤتمر باريس الذي يعزز، من وجهة نظرها، النظام القائم. وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة نددت الحركة المسلحة الأخرى، وهي قوات الدفاع عن الديمقراطية، بمؤتمر باريس أيضا.

٣٨- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ناشدت مجموعة قوامها ٣٧ منظمة دولية غير حكومية تعمل في بوروندي المجتمع الدولي "أن يلتزم منذ الآن بدعم حقيقي للتنمية في هذا البلد" وذلك من أجل إعطاء فرصة جديدة لدفع عجلة التنمية.

٣٩- وكان الحدث الرئيسي الذي تميزت به الفترة دون شك هو عقد مؤتمر المانحين من أجل بوروندي في باريس وذلك في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. بمبادرة من الوسيط نيلسون مانديلا. وشاركت الأحزاب

البالغ عددها ١٩ حزبا والموقعة على اتفاق السلام في ذلك المؤتمر. وكانت فرصة جديدة لأن يقوم الوسيط والرئيس شيراك بإصدار نداء إلى المتمردين ومطالبتهم بإلقاء السلاح والانضمام إلى عملية السلام. وهذا المؤتمر يشهد بالفعل على وجود اتفاق في الآراء بين الممولين فيما يتعلق بمواصلة تقديم المساعدة في مجال التنمية. وكانت مجالات التدخل ذات الأولوية هي مكافحة الفقر، ودعم التعليم والصحة وحسن الإدارة وقطاع القضاء. أما المساهمة في تعزيز حقوق المرأة فلم تتجاوز أكثر من ٠,٣٤ في المائة من تكلفة البرنامج ذي الأولوية طوال ثلاث سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٣) والذي تقدمت به وزارة التخطيط في بوروندي.

٤٠ - وعلمت المقررة الخاصة أثناء زيارتها أن ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ التي بلغت ١٣٠ مليار فرنك بوروندي قد تمت الموافقة عليها في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وما زالت حصة الدفاع في هذه الميزانية مرتفعة للغاية، إذ تبلغ أكثر من ٣٠ في المائة من المجموع. ويبلغ مقدار الديون الخارجية نحو ٧٠٠ مليار فرنك بوروندي (مليار واحد من دولارات الولايات المتحدة) بينما يبلغ مقدار الديون الداخلية ٥٢ مليار فرنك بوروندي.

٤١ - ويبقى الفساد من أكبر المشكلات التي يواجهها البلد، وهو غالبا ما يفلت من عقاب العدالة. وقد اتخذ عدد من التدابير لمحاربة الفساد، منها مشروع إقامة ديوان للمحاسبة وإقامة مراكز للضرائب في الأحياء وتعزيز التفتيش العام.

٤٢ - وبصفة عامة تدهورت الحالة الاجتماعية منذ الزيارة الأخيرة التي قامت بها المقررة الخاصة في تموز/يوليه ٢٠٠٠. فقد تعرض السكان في بوروندي، لا سيما أفقرهم حالا، منذ بضعة شهور لموجة من وباء مرض السل، الذي أصاب أكثر من ٦٧٧ ٦٤٠ ضحية في شهر كانون الأول/ديسمبر فقط من عام ٢٠٠٠^(١). إن موجة الفقر العارمة التي أعقبت الجفاف إلى جانب انخفاض الإنتاج أدت إلى تفشي عدد من الأمراض مثل الكوليرا والإيدز فضلا عن تفشي سوء التغذية الذي يأخذ أبعادا جديدة خطيرة.

ثانيا - حالة حقوق الإنسان

٤٣ - لم تشهد حالة حقوق الإنسان أثناء الفترة المستعرضة أي تحسن ملموس. فقد استمر العنف في المقاطعات ذاتها (بوجمبورا - الريف، بوروري، ماكامبا، هويغي، روتانا) وهو ينجح إلى الانتشار إلى مقاطعات أخرى (كنكوزو). والانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان تتعلق بالحقوق الأساسية (الحق في الحياة، والحق في السلامة البدنية، وحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه) والحق في حرية اختيار مكان الإقامة، وحرية التعبير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما زالت الهجمات التي يشنها المتمردون وردود فعل الجهات العسكرية عليها والمواجهات تتسبب في وقوع الضحايا بين السكان المدنيين.

ألف - انتهاكات الحق في الحياة

١ - الانتهاكات المنسوبة لأفراد الدولة

٤٤ - علمت المقررة الخاصة بعدد من الانتهاكات التي ارتكبتها أفراد الجيش وغيرهم من أفراد الدولة. ففي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ يعتقد بأن العسكريين قتلوا قرابة ٣٠ شخصا في منطقة نيامبوي في محلة إيزالي في مقاطعة بوجمبورا - الريف. واختلفت تقديرات عدد الضحايا من ٦٢ قتيلا إلى ١٨٧ قتيلا بل وأكثر من ذلك. وقدمت قائمة بأسماء الضحايا المفترضين تتضمن ٧٧ اسما إلى اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان قدمها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي.

٤٥ - وطوال شهر آب/أغسطس بأكمله أدت الحوادث إلى مقتل العديد وجرح الكثيرين من السكان المدنيين في مقاطعة بوجمبورا - الريف وتعزى على ما يبدو إلى العسكريين الذين كثيرا ما كانوا يقومون بهجمات انتقامية متهمين المدنيين بالتواطؤ مع المتمردين.

٤٦ - وفي يوم الخميس ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يقال إن ثلاثة من العسكريين ولأسباب مجهولة عمدوا إلى ضرب جوفينال هابونيماننا وقتله بالرصاص، وهو تاجر يعيش في حي كيناما (بوجمبورا - البلدية) بعد أن طلبوا إليه تقديم أوراق هويته.

٤٧ - وفي ليلة ٢٩ أيلول/سبتمبر استهدفت مجموعة من المتمردين المسلحين موقعا عسكريا في محطة سكة الحديد شمال البلدة في منطقة كامينغي (بوجمبورا - البلدية). وفي صبيحة اليوم التالي حاصر الجيش المنطقة وكان الهدف رسميا هو البحث عن المتمردين الفارين. وقد تعرض ما لا يقل عن ٢٦ شخصا، من بينهم نساء وأطفال، للقتل على يد عناصر الجيش. واتهمت السلطات العسكرية عناصر المتمردين بارتكاب هذه المذابح.

٤٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر قام العسكريون في قطاع ماغاروري في منطقة مارتيازو في محلة موبيمي بقتل خمسة أشخاص دون سابق إنذار من بين الأشخاص الذين كانوا في الحقول.

٤٩ - وعلمت المقررة الخاصة بحادثة اغتيال وقعت يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بالقرب من كيبمبا في مقاطعة غيتيغا ذهب ضحيتها كاهن إيطالي اسمه انطوان بارغيجا وهو ينتمي إلى تجمع اخوة الفقراء وكان يعيش في بوروندي منذ ٢٠ عاما ويعمل مع منظمة غير حكومية وهي وكالة الإغاثة اليسوعية.

٥٠ - وفي اليوم ذاته قام الرقيب رنيه روكيمانغانيسي بقتل أرملة اسمها ناهيماننا كاريتاس وولديها في بيتها في غيتيغا. وكانت السيدة ناهيماننا مديرة مدرسة للمساعدين الطبيين في غيتيغا والممثلة الرسمية لرابطة "سانغوي كيوندو" وهي منظمة محلية غير حكومية.

٥١- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي أعقاب معارك حدثت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بين المتمردين والعسكريين في محلة ريانسورو في مقاطعة غيتيغا، يعتقد أن عناصر من قوى الأمن قامت بقتل عدد من المدنيين ومنهم زعماء تلال موراما ومويوغا ونيكارامبا. كما يعتقد أنهم قاموا بتدمير مدرسة أبرشية موراما ومدرسة نيكارامبو التابعة لكنيسة العنصرة وقاموا بنهب السكان.

٥٢- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر يعتقد أن العسكريين قاموا بإعدام اثنين من المدنيين في محلة موسنغاتي في ولاية روتانا بتهمة التواطؤ مع العصابات المسلحة.

٥٣- وعلمت المقررة الخاصة باعتقال وإعدام كينوتيري إليازار في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في روكوكو بتهمة التواطؤ مع المتمردين وذلك على يد عسكريين ينتمون إلى معسكر غاتومبا.

٥٤- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر يعتقد أن العسكريين قاموا بقتل ألكسيس باكو زاروساكو الذي كان عائدا إلى منزله في منطقة روبيريزي في مقاطعة كيرونندو بعد أن طرحوا عليه بعض الأسئلة بصدد الوجهة التي كان يقصدها.

٥٥- وأبلغت المقررة الخاصة بالحوادث التي تسببت فيها ألغام مضادة للأشخاص كانت زرعت في منطقة كيفوغا في محلة موتينبوزي في مقاطعة بوجمبورا - الريف وأدت إلى إصابة سبعة من الضحايا المدنيين وذلك بين ١٢ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وكان العسكريون قد زرعوا هذه الألغام منعا لأي تسلل من جانب المتمردين ولكن وجود الألغام في هذه المنطقة لم يكن معروفا لدى السكان.

٢ - الانتهاكات المنسوبة إلى جماعات المتمردين

٥٦- تفيد التقارير بمقتل خمسة عشر شخصا وإصابة عشرة آخرين بجراح إثر هجوم شنه المتمردون في ليلة ٤ آب/أغسطس في مقاطعة كانكوزو. وفي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ يقال إن المتمردين قتلوا عشرة أشخاص في نفس المقاطعة وأحرقوا عدة بيوت وذبحوا عددا كبيرا من الأبقار.

٥٧- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ وقعت سيارة كان على متنها فريق كرة اليد التابع للمعهد العالي للضباط في كمين نصبه المتمردون واستخدموا فيه الصواريخ وذلك على بعد ٢٠ كيلومترا من بوجمبورا على الطريق الرئيسية رقم ٧ في نياييرا. وتشير الأرقام الرسمية إلى مقتل ثلاثين (معظمهم من العسكريين، وثلاث نساء ومدنيان). وقضي على بعض الضحايا رميا بالرصاص أو بالساطور. وقتل ثلاثة من المدنيين بنفس الأسلوب في ٥ آب/أغسطس في كانيوشا (بوجمبورا - البلدية).

٥٨- وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قتلت مجموعة من المتمردين شخصا واحدا وجرحت عدة أشخاص آخرين في كمين نصبوه في مقاطعة ماكامبا بينما قامت مجموعة أخرى بقتل اثنين من المدنيين في منطقة سيبيتوكي (بوجمبورا - البلدية). وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تسبب هجوم شنه المتمردون في مقتل أحد عشر شخصا في بوجمبورا - البلدية.

٥٩- وفي ليلة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر هاجمت مجموعة من المتمردين سوق غاتريني في محلة غيتنغا في مقاطعة روتانا ونهبوا المحلات وقتلوا شخصين اثنين. وفي الشهر ذاته قتل اثنا عشر مدنيا في مقاطعة ماكامبا على يد المتمردين أثناء مواجهة مع العسكريين. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر قتل شخصان في هجوم شنه المتمردون في محلة بوكامبا في مقاطعة روتانا.

٦٠- وكان شهر كانون الأول/ديسمبر شنيعا بصفة خاصة. ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نصب المتمردون كميناً لمركبة للنقل المدني على الطريق الوطني رقم ٣ أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نصب المتمردون كميناً على الطريق الوطني رقم ١ في بلدة ميغيو (بوجمبورا - الريف) في نفس المكان الذي كانوا قد قتلوا فيه عقيدا وابنه قبل أسبوعين. واستهدف المتمردون ثلاث سيارات وحافلة للنقل المشترك قادمة من رواندا وشاحنة وسيارة. وتفيد الأرقام الأولى عن مقتل ٢١ شخصا وإصابة ٢٠ آخرين بجراح وبعضهم في حالة خطيرة.

٦١- وطوال كل الفترة المعنية تجدر الملاحظة إلى أنه على الرغم من توقيع اتفاق أروشا فقد تعرض السكان المدنيون الأبرياء للقتل على يد جماعات المتمردين. وظلت خارطة العنف كما كانت، أي بوجمبورا - الريف وماكامبا وروتانا وروغي وكانكوزو وهي المقاطعات التي كانت عرضة لانتهاكات الحق في الحياة أكثر من غيرها.

٣ - الانتهاكات المنسوبة إلى مجهولين

٦٢- وأبلغت المقررة الخاصة بعملية نهب في المساحات والمنازل في حي مورامبيا (بوجمبورا - البلدية) قام بها نحو عشرة رجال يرتدون الزي العسكري. كما قام اللصوص بضرب المدنيين ومنهم النساء والأطفال. وكان بصحبته عدد من الصبية مكلفين بحمل المسروقات.

٦٣- وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ألقى رجل بقنبلة يدوية في سوق بويانزي (بوجمبورا - الريف) وفر هاربا، وأسفر الحادث رسميا عن جرح ٣٢ شخصا توفي اثنان منهم فيما بعد في المستشفى متأثرين بجراحهم.

٦٤- وفي ليلة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قام مسلحون بالهجوم على كل من حي غيكيزي وسونغا في منطقة كامينغي (بوجمبورا - البلدية) مما تسبب في مقتل ستة أشخاص وجرح أربعة آخرين. كما قام الرجال بنهب المخازن والمنازل.

٦٥- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قامت مجموعة من المسلحين بالهجوم على حي موتاكورا في منطقة سيبيتوكي (بوجمبورا - البلدية) مما تسبب في مقتل أحد عشر شخصا وجرح اثنين آخرين.

٦٦- وفي ليلة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قام مجهولون بمهاجمة بيوت في كيناما (بوجمبورا - البلدية). وتبعاً لأقوال أحد الضحايا فإن هؤلاء الأشرار هم من العسكريين المتكرين بملابس المتمردين.

باء - انتهاكات حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه

١ - الحالة العامة

٦٧- أبلغت المقررة الخاصة بأن السكان كانوا يجبرون تحت ضغط العسكريين والجماعات المسلحة على القيام بأعمال السخرة وبالأعمال المهيينة وعلى المساهمة في دفع المجهود الحربي.

٦٨- وعلى الرغم من بعض التحسن في حالة السجون أشير إلى عدد من حالات سوء المعاملة في سجون قوات الشرطة. ففي سجون بوجمبورا وفي وسط البلاد، كما في مورامبيا، تعرض السجناء لسوء المعاملة على يد ضباط الشرطة القضائية. وقد أبلغت السلطات المختصة بهذه المعلومات وهي تعترف بهذه الانتهاكات وغالبا ما تعد عبثاً بإجراء التحقيقات وبتخاذ التدابير الزجرية.

٦٩- وفيما يتعلق بعمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية فإن الحالة لم تتحسن كثيراً. ففي مختلف سجون الشرطة في بوجمبورا هنالك العديد من المحتجزين الذين إما اعتقلوا بصورة غير قانونية دون أمر بالتوقيف، وباللجوء إلى العنف في بعض الحالات، أو إنهم احتجزوا لفترة أطول من المهلة القانونية للتوقيف رهن التحقيق. وما زالت الحالة القضائية أيضاً تثير القلق إلى حد كبير في مختلف سجون البلاد لأن غالبية السجناء (٧٠ في المائة تقريباً) مجرد متهمين.

٧٠- وأحيطت المقررة الخاصة علماً بأن أعداد القصر التي تقدمت بها إدارة السجون لا تتفق وأعداد القصر الذين تعرف إليهم المراقبون من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي أثناء زيارتهم للسجون.

٧١- وأبلغت المقررة الخاصة بعدد من حالات التعذيب. وتفيد التقارير بأن إيفاريسنت نتيبشيميروا ولوك نينابندا عانا من التعذيب على يد الشرطة القضائية التابعة للنيابة العامة في نغوتسي أثناء استجوابهما.

٧٢- وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ اعتقل بيير كلافيير هاكاياندي وهو رئيس اتحاد النقابات في بوروندي واحتجز لدى فرقة البحث الخاصة. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ أُلقي القبض على ديوميد روتاموسيرو وهو رئيس قوات الدفاع الذاتي في أماسيكانيا عندما كان في منزله. وأطلق سراحه في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بعد دفع غرامة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي. أما رئيس اتحاد النقابات في بوروندي فقد نقل إلى سجن في مبيمبا. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ استدعي شفويا ديوميد روتاموسيرو واعتقل من جديد قبل أن يحال إلى السجن حيث بقي هناك لمدة أربعة أسابيع.

٧٣- وفي صبيحة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، تفيد التقارير أن مائة من العسكريين عمدوا إلى ترحيل ٣٠٠ شخص إلى جهة مجهولة، وكلهم تقريبا من غاسيني بالقرى من تينغا وكانوا قد لجأوا إلى الأبرشية الكاثوليكية في كامينغي (بوجمبورا - البلدية).

٧٤- وأبلغت المقررة الخاصة بأن عسكريين أجبروا سكان بعض الأحياء في أطراف بوجمبورا (٥٨ شخصا من كيناما و ٢٠٠ شخص من بوتيريري و ٥٤ شخصا من سييتوكي و ٦٨ شخصا من جيهوشا) على المخاطرة بحياتهم والذهاب إلى تينغا وهي منطقة معارك ربما كانت مزروعة بالألغام وذلك للقيام بأعمال السخرة.

٧٥- وما زال الحق في الحرية والسلامة الجسدية ينتهك باستمرار. وهناك الكثير من حالات الاحتجاز في المخيمات العسكرية أو في كتيبة التدخل التابعة للدرك. وفي بوجمبورا - البلدية غالبا ما تتحول هذه الاعتقالات التعسفية وغير القانونية إلى حالات "اختفاء". إذ تفيد التقارير أن "المختفين" الذين احتجزوا في مراكز غير قانونية للاحتجاز، مثل كتيبة التدخل التابعة للدرك في غاتوكي أو معسكر سوكراتي التابع للكتيبة الثالثة في كامينغي. وفي غيتيكا علمت المقررة الخاصة بحالة احتجاز في حاوية في بورورا من قبل عدد من العسكريين كانوا يحتجزون فيها عددا من الأشخاص لعدة أيام. واعترف المدعي العام في غيتيكا الذي طرحت عليه المقررة الخاصة السؤال أنه سمع بمثل هذه الأقوال ولكنه وصفها بأنها مختلقة لا أساس لها من الصحة.

٧٦- وعلمت المقررة الخاصة بإطلاق سراح مرشح الضابط شارتيير نيناندوي في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وكان ملاحقا في حادث موتامبو يومي ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وهو الحادث الذي أودى بحياة عدد كبير من الأشخاص ومنهم النساء والأطفال. وكان قد احتجز في سجن مبيمبا عندما ثبتت مسؤوليته. ومن المهم معرفة ظروف إطلاق سراحه لأن المؤسف أنه في الكثير من الأحداث التي يشارك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعض عناصر الجيش لا تنفذ إجراءات الملاحقة التي نص عليها القانون البوروندي.

٧٧- وتابع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي بكثير من الاهتمام قضية سيناغايي ابيتاس الذي حوكم بتهمة الاغتصاب في المحكمة العليا في بوجمبورا - البلدية. وقد برأت هذه المحكمة المتهم إثر محاكمة

غير منصفة وغير نظامية، إذ أن المدعي العام في بوجمبورا - البلدية لم يستأنف الحكم على الرغم من عدم إنصاف الحكم الصادر. وما زالت الكثير من التساؤلات تحيط بهذه القضية، ناهيك عن الضغوط التي تعرض لها المسؤول عن هذا الملف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقرار البراءة الذي أصدرته المحكمة إنما هو في الواقع تشجيع لجميع المعتصبين المحتملين.

٧٨- وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أطلق على أساس مشروط سراح خمسة من أعضاء حزب النهضة الوطنية كانوا قد تورطوا في "محاولة اغتيال رئيس الدولة".

٢ - عملية الهجوم ضد طائرة خطوط سابينا

٧٩- تعرضت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طائرة تابعة لشركة الطيران سابينا لنيران مدفع رشاش وهي تقترب من مطار بوجمبورا. وأنشأ المدعي العام لدى الجمهورية لجنة للتحقيق في الحادث. وتقدمت هذه اللجنة بتقرير في. وفضلا عن ذلك احتجز أحد عشر شخصا في إطار التحقيق وأطلق سراح أربعة منهم.

٨٠- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، طلبت المقررة الخاصة من المدعي العام لدى الجمهورية التصريح لها بزيارة المحتجزين للتأكد من احترام سلامتهم الجسدية وحقوقهم. وقامت بزيارة ثلاثة أماكن للاحتجاز وهي تابعة للشرطة الخاصة الجوّالة تحت سلطة وزير الدفاع، ومركز شرطة الأمن العام تحت سلطة وزارة الداخلية، ومركز الشرطة القضائية لدى النيابة العامة تحت سلطة وزارة العدل، وكان ذلك بصحبة المدعي العام لدى الجمهورية ورئيس لجنة التحقيق.

٨١- ورغم وجود المدعي العام لدى الجمهورية والسيد نيونغبو، المفوض العام للشرطة القضائية لدى النيابة العامة ورئيس لجنة التحقيق، فإن المقررة الخاصة منعت من الوصول إلى سجون الشرطة الخاصة الجوّالة من قبل الرائد فابيان ندايشيمي قائد منطقة بوجمبورا. وهذا الرفض غير المسوغ مخالفة فاضحة لولاية بعثات المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان التي نصت صراحة على ضرورة أن يتمتع المقررون الخاصون من جانب الحكومة التي تدعوهم لزيارة بلدها بإمكانية الوصول إلى جميع السجون ومراكز الاحتجاز وأماكن التحقيق.

٨٢- ومن ثم، تبين للمقررة الخاصة أن المحتجزين في مركز الشرطة الخاصة الجوّالة هم في الواقع محتجزين سرا. ولم تتمكن من التحقق من عددهم أو من هويتهم أو من شروط احتجازهم وحالتهم الجسدية. وعلمت بعد ذلك أن هذه السجون تضم برنار بارايغرانجي و"ماما ريشار" نيكوندانا. وقالت لسلطات الشرطة إنها لا تعلم شيئا عن ناتانيل بيسيسيري.

٨٣- وتمكنت المقررة الخاصة من زيارة السجون التابعة للشرطة القضائية لدى النيابة العامة. وتحدثت مع سيرافين ندويمانا وسيمون ناني، اللذين اعتقلا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على التوالي. وشكا المحتجزان من قلة الطعام ولكنهما لم يتعرضا للتعذيب. وأكدت السيدة سيرافين ندويمانا، وهي تشكو من السل وداء السكري، أنها تلقت رعاية طبية وأنها كانت في حالة النقاهة. وتبعا لمعلومات غير مؤكدة فإن أحد الأشخاص الذين احتجزوا في إطار التحقيق، ولا سيما السيد نتيرامبيبا الذي أفرج عنه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قد اغتيل على يد مجهولين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٨٤- وتمكنت المقررة الخاصة أيضا من زيارة السجون التابعة لشرطة الأمن العام من أجل التحدث إلى ألفريد نتيبيوروا المعروف باسم نداغبي (الذي اعتقل في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) وبرنابي بارايغرانجي وريميجي نتويهاغا (الذي اعتقل في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) والذي نقل إلى هذا السجن في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قادما من سجن الشرطة القضائية لدى النيابة العامة. وتفيد المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة أن السيد تيتي مباونيمانا قد أفرج عنه. وأعلن المحتجزون أنهم لم يتعرضوا للتعذيب.

جيم - الإعدام بإجراءات موجزة

٨٥- علمت المقررة الخاصة بحكم الإعدام المتبوع بالتنفيذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على اثنين من العسكريين ثبتت عليهما قسمة الاغتيال. وهما الرقيب رينيه روكيمانغانيسي، المتهم باغتيال السيدة كاريتاس ناهيماني وولديها، ونابليون مانيراكيزا وهو العسكري المتهم باغتيال الأخ أنطوان بارغيجا من مركز الصناعات الحرفية في متويي (انظر الفقرتين ٤٩ و ٥٠). وتأسف المقررة الخاصة لتطبيق عقوبة الإعدام في مثل هذه المحاكمات التي لم يتمتع فيها المتهمون بأية مساعدة ولم يتح لهم الوقت الكافي لإعداد الدفاع كما لم تتح لهم أية فرصة للاستئناف. ونظرا للصعوبات المادية والبشرية التي تواجهها العدالة البوروندية فإنه من الصعب بل من المستحيل إجراء التحقيقات وإعداد الملفات الكاملة وإصدار الأحكام بإنصاف وتنفيذ العقوبة في مهلة أسبوعين (٣ تشرين الأول/أكتوبر: تاريخ الجريمتين و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر: تاريخ الحكم الذي تبعه التنفيذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر). وقد أثارت هذه القضية سخط الرأي العام الوطني والدولي، بما في ذلك سخط بعض أعضاء الحكومة الذين قابلتهم المقررة الخاصة. ويقوم وزير الدفاع عن حقوق الإنسان بإعداد مذكرة احتجاج في هذا الصدد.

٨٦- وإذ يعترف المحافظ وقائد المنطقة العسكرية في غيتيغا اللذان تحدثت إليهما المقررة الخاصة بأن المتهمين لم يتمتعا بالمساعدة القضائية فقد صرحا مع ذلك بأن المتهمين لم يطالبا بها. وأضافا أن المتهمين قد اعترفا بالجرائم المرتكبة ولم يعبرا عن أي شعور بالندم بل على العكس من ذلك. وأخيرا فإن تنفيذ حكم الإعدام فيهما الذي

أقرته السلطانان في المقاطعة ينبغي أن يكون درسا قاسيا لجميع المجرمين المحتملين لأن الجرائم البشعة لهذه الدرجة والتي يقتربها عناصر من الجيش يجب أن تعاقب بكل حزم وشدة.

دال - انتهاكات حرية الرأي والتعبير

٨٧- تقتصر حرية الصحافة على الأحكام التي وردت في قانون الصحافة والتي تنص على أن مقالات الصحافة المكتوبة ينبغي أن تقدم إلى الرقابة الحكومية قبل أربعة أيام من نشرها. وهذا الالتزام في رأي ممثلي الصحافة الذين قابلتهم المقررة الخاصة يشكل قيда على حرية التعبير وعلى تطوير صحافة حرة.

٨٨- وهنالك حجتان توضحان كبح عجلة الصحافة. أولاً، إن الحكومة متهمة بعدم تشجيع الصحافة الخاصة والمستقلة التي لا تتوفر لها الموارد الكافية. والحكومة تملك الصحيفة الوحيدة التي تصدر بصفة منتظمة (Le Renouveau)، وتملك معظم قنوات الراديو والتلفزيون الوطني التي تبث بالدرجة الرئيسية سردا للنشاطات التي تقوم بها الحكومة. والموارد المالية المتوفرة لدى الصحافة الخاصة قاصرة إلى درجة أن بعض الصحفيين تكلموا في حديثهم مع المقررة الخاصة عن ضرورة وضع "خطة مارشال" من أجل الصحافة في بوروندي.

٨٩- ثانياً، إن المضايقات العديدة التي يتعرض لها الصحفيون من جانب قوات الشرطة تحد من حرية الصحافة. فقد حدث في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن اعتقل مدير صحيفة خاصة وصحفي يعمل فيها وهي *Net Press* وتعرضا للاحتجاز والاستجواب بشأن مصادر المعلومات التي يستقونها في إطار تحقيق صحفي بشأن شقيق زعيم نقابي.

٩٠- وأكد ممثلو الحركات التي تناهض عملية السلام للمقررة الخاصة أن الحكومة لا تحترم حرية الرأي والتعبير. وقالوا إن السلطات تنتهك صراحة حقوقهم في الاجتماع والتظاهر. وتفيد التقارير أن أعضاء "الاتفاق الإطاري" عاطلون عن العمل وأن إجراءات قضائية اتخذت ضد زعماء الأحزاب والحركات التي يتشكل منها. وقيل إن وسائل الإعلام تخشى من نشر وبث تصريحات ومواقف "الاتفاق الإطاري" لئلا تتعرض للانتقام (فقد سجن مدير صحيفة *Net Press* لجرد أنه تحدث عن أنشطتهم). وقد اعتقل رؤساء "الاتفاق الإطاري" عدة مرات. ويقال إن رئيس قوات الدفاع الذاتي ديوميد روتاموسيرو دخل السجن أكثر من عشر مرات منذ بداية عملية أروشا.

٩١- وأثناء زيارة المقررة الخاصة إلى بوروندي رفض ديوميد روتاموسيرو الاستجابة لأمر بالحضور سلمته إليه دائرة الوثائق الوطنية (وهي مؤسسة مخبرات عامة تابعة لرئاسة الجمهورية). وقد لجأ في ٢١ كانون الثاني/يناير إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وما زال هناك حتى الآن.

٩٢- ولاحظت المقررة العامة أيضا أن الأحكام القانونية بشأن الأحزاب السياسية تقييدية جدا. وفي واقع الأمر فإن أنشطة الأحزاب السياسية محظورة على المستوى المحلي. وفضلا عن ذلك فإنها تخضع للضغوط بهدف الحد من حرية التعبير لديها.

هاء - حرية المعتقدات والأديان

٩٣- إن حرية الأديان محترمة إجمالا من قبل الحكومة البوروندية. ويقول ممثلو الطوائف الدينية إنهم يتمتعون بحريات الاجتماع والممارسة الدينية والتعبير. وحتى أن البعض أكد على تحسن أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي. غير أن ممثل الطائفة الإسلامية أعرب عن أسفه أن المسلمين لا يستطيعون الوصول إلى الأرض التي تملكوها من أجل إنشاء مقبرة إسلامية.

واو - الحق في التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة

٩٤- إن حرية الحركة محدودة بحكم حالة الحرب التي تزيد من تعرض الناس إلى الخطر في الطرق. ولاحظت المقررة الخاصة بقدر كبير من الرضا تفكيك جميع مخيمات التجميع القسري. ومع ذلك، فإن العديد من الهجمات التي يشنها المتمردون والحملات الانتقامية التي تتبعها من جانب العسكريين من شأنها أن تحد السكان في اختيارهم لمكان الإقامة. ومن ثم، فإن العديد من البورونديين يضطرون إلى العيش في مخيمات الأشخاص المشردين وذلك في ظروف معيشية يرثى لها. وهنالك مجموعات أخرى لا مخرج لها سوى الهجرة الجبرية إلى خارج بوروندي وغالبا إلى البلدان المجاورة.

٩٥- ومنذ فترة من الزمن هنالك بعض التدابير قيد النظر في إطار المصالحة والسعي من أجل السلام ومن أجل تنظيم عودة أولئك الذين اضطروا إلى مغادرة بلدهم. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اجتمع الخبراء من بوروندي ومن تانزانيا ومن مفوضية شؤون اللاجئين في بوجمبورا من أجل تحليل مشروع لاتفاق ثلاثي بشأن عودة اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في تانزانيا طوعا إلى البلاد. وتبعاً لممثل الحكومة هنالك ٥٥٠ ٠٠٠ بوروندي لاجئين في تانزانيا. وفي الخطة الطارئة يشار إلى ثلاث نقاط للدخول وبضعة تصورات: عودة ١٨ ٠٠٠ إلى ٥١ ٠٠٠ شخص شهريا إلى الوطن أو "الحالة الكارثة" التي يعود فيها اللاجئون إلى الوطن عبر عدة نقاط في آن واحد، الأمر الذي يتطلب الكثير من الموارد.

زاي - حالة الأشخاص المشردين في الداخل

٩٦- لقد أخبرت المقررة الخاصة بوجود ٢٦٥ موقعا للمشردين داخل بوروندي يعيشون في ظروف متقلقلة متفاوتة الخطورة. ومن شأن عملية أروشا، وبشكل خاص إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية، وكذلك لجنة وطنية

لتقصي الحقائق والمصالحة، أن تسهل إعادة إدماج هؤلاء السكان. وعلى عكس ذلك فإن البعض من هؤلاء السكان الذين يعيشون في هذه المواقع منذ عدة أعوام اختاروا حل "التوطين في القرى".

٩٧- وفي مقاطعة بوبترا، التي زارتها المقررة الخاصة، كانت نتيجة حركات التشريد الكبيرة التي سجلت ابتداء من عام ١٩٩٥ تجميع السكان حول مراكز البلدات ومدينة بوبترا. وتأثر من جراء عمليات التشريد هذه قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص و٦٥ موقعا. أما اليوم فلا يوجد إلا تسعة مواقع، ذلك أن معظم سكان المواقع التحقوا بمكان إقامتهم المعتاد أو مساكن قارة أخرى. أما المشكلة التي تطرح نفسها أحيانا فهي مشكلة تدمير المنازل، الأمر الذي يجبر السكان على العيش في مأوى مؤقتة، لعدم توافر الامكانيات الكافية لديهم. وفي مقاطعة بوبترا فات الأطفال ما بين ثلاثة وأربعة أعوام من الدراسة، وذلك بسبب تدمير المدارس.

٩٨- وزارت المقررة الخاصة موقعين يمثلان حالتين مختلفتين جدا: موقع مباندا وموقع جيهانغا. فموقع مباندا موجود منذ عام ١٩٩٣ ويضم كافة الإثنيات: يعيش فيه ٤ ٠٠٠ شخص لكن السلطات ترى أن هذا الموقع سيزول في ظرف أقل من ثلاثة أشهر. ووجود مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية في البلدة يشجع عملية "التوطين في القرى" الجارية. أما موقع جيهانغا فيمثل حالة أكثر هشاشة ولا تتوفر فيه نفس المزايا. فهو يضم الهوتو والتوا الذين يدبرون شؤونهم بأنفسهم، ويعيشون في ظروف يؤسف لها شبيهة بالظروف السائدة بالفعل في مخيمات تجميع السكان القديمة. ويعاني السكان، ولا سيما منهم الأطفال، من سوء التغذية الحاد. أما الأشخاص المسنون فيسلمون أمرهم للموت، ذلك أنهم لا يقدرّون على الالتحاق بمراكز الصحة التي هي بعيدة جدا عن الموقع. والمساكن في معظمها مكونة من أكواخ من القش والقالب تعيش فيها الأسر منذ ثلاثة أو أربعة أعوام. والجهود المبذولة في مباندا لا وجود لها في جيهانغا، ولا بد من ملاحظة أنه توجد لا مساواة في المعاملة بين هذين الموقعين.

٩٩- ولا تزال المساعدة الإنسانية ثمينة جدا لهؤلاء السكان، لكن المشكلة التي تطرح نفسها بشكل حاسم هي مشكلة الوصول إلى هذه المساعدة. أما الحاجز الثاني فهو عدم كفاية الأموال للاستجابة للاحتياجات الطارئة في مجالي الغذاء والصحة. فمما يبعث على الارتياح بالتالي كون مؤتمر المانحين الذي انعقد في باريس قد بحث هذه المسألة.

حاء - انتهاك حقوق الأقليات: حالة أقلية التوا

١٠٠- تستحق حالة أقلية التوا عناية خاصة لا تحظى بها مع الأسف في جميع الأحوال. فالتوا هم بدون شك أقدم نواة لسكان بوروندي، كما هو الحال في بلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى؛ وهم يمثلون اليوم قرابة ١ في المائة من السكان. وهذه الأقلية هي الغائب الأكبر في جميع المناقشات ومحاولات البحث عن حلول في بوروندي، في حين أنها تعد في صفوفها، نسبيا، نفس العدد من الضحايا بسبب تعميم النزاع. ويبدو أن التوا مستبعدون من

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح من الصعب عليهم أكثر فأكثر القيام بأنشطتهم التقليدية (عمل الفخار بالنسبة للنساء والصيد بالنسبة للرجال). وهم يعيشون في عزلة، دون الوصول إلى الخدمات التي توفرها الحكومة، وبشكل خاص إلى مرافق التعليم والصحة، ولا يشاركون إلا قليلا جدا في صنع القرار السياسي (لا توجد إلا ممثلة واحدة للتوا في الجمعية الوطنية). وباستثناء بعض المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية فإن قضيتهم لا تتحمس لها إلا قلة قليلة.

طاء - انتهاكات حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم

١٠١- ما انفكت حالة الأشخاص المحرومين من حريتهم تتطور، وذلك بسبب تطبيق الإصلاحات في نظام العدالة، وتحسن ظروف الاحتجاز التي شملت سجوناً أخرى، وأخيراً دعم الحكومة وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. إلا أن مخالفات عديدة لا تزال قائمة. وهي مرتبطة بأوجه القصور العديدة في تطبيق قانون الإجراءات الجنائية الجديد، واستمرار رداءة الأوضاع وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز. ومعدلات حالات الإيقاف التعسفي والاحتجاز لفترات طويلة مرتفعة. ولم تشهد هذه الحالة أية تغييرات تذكر.

١ - السجون

١٠٢- يقارب عدد الأشخاص المحتجزين ٨ ٥٠٠ شخص. ويرجع سبب انخفاض عدد السجناء بقرابة ١ ٠٠٠ شخص، من جهة، إلى جهود وزارة العدل، ولا سيما الفرق المتنقلة الموفدة إلى الميدان لتنظيم حالة المحتجزين احتياطياً تطبيقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية الجديد، ويرجع من جهة أخرى إلى عمليات الإفراج قبل الأوان. وبالإضافة إلى ذلك مما يزيد تعزيز هذا التطور برنامج المساعدة القضائية لمكتب المفوضية في بوروندي وجهود مختلف الشركاء، مثل المحامين بلا حدود. غير أن قانون الإجراءات الجنائية الجديد يحترم داخل البلاد أكثر من احترامه في العاصمة التي يمكن أن تصل فيها أحياناً فترات الحجز الاحتياطي إلى عدة أشهر. ويرجع السبب في ذلك بالتأكيد إلى عدم وجود الإمكانيات المادية، ولكن يرجع أيضاً، وبدون شك في بعض الحالات، إلى سوء النية.

١٠٣- وزارت المقررة الخاصة سجن جيتيغا، الذي تم بناؤه في عام ١٩٢٦ ليسع لـ ٤٠٠ شخص. وكان عدد المحتجزين، وقت الزيارة، ١ ٦٤٧ سجيناً من بينهم ١ ٢٧٢ متهماً و١٩ شخصاً محكوماً عليه بالإعدام، و٢٥ قاصراً، و٤٦ امرأة، و٩ رضع. وأكثر من ٥٠ في المائة من السجناء (٧٦٤ شخصاً) هم متهمون لهم علاقة بـ "أزمة" عام ١٩٩٣. والنسبة في صفوف المحكوم عليهم هي نفس النسبة، أي ٢٣٩ من أصل ٤٣٥ سجيناً. ويبدو أن بعض السجناء قد حكم عليهم بعقوبة الإعدام في غياب محامين و/أو شهود. كما يبدو أن أشخاصاً محتجزين آخرين قد تجاوزت مدة احتجازهم إلى حد كبير الآجال القانونية، وقد وصلت أحياناً إلى خمسة أعوام،

دون أن تقفل ملفاتهم. وفي جيتيغا لا يفصل بين الأحداث والكبار إلا خلال الليل: فهم يشغلون زنزانة مساحتها ٢٠ مترا مربعا. ومن بين الأحداث الستة الذين تقابلت معهم المقررة الخاصة لم يمثل أمام القاضي إلا أربعة ومرة واحدة فقط، وهم لا يتمتعون بمساعدة قضائية. ويزعم أن نساء حوامل قد احتجزن طوال أسابيع في أوضاع يرثى لها. وأخيرا يبدو أن السجناء قد عذبوا وأسيئت معاملتهم أثناء الاستجواب. والشماس الإنجيلي كامانا، الذي أوقف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كشخص مشتبّه فيه في قضية اغتيال مطران جيتيغا، مثل للمرة الأخيرة أمام القاضي في تموز/يوليه ١٩٩٩؛ ولم يقفل ملفه ولم يتمكن أبدا من الاطلاع عليه. والحالات من هذا القبيل شائعة جدا مع الأسف.

١٠٤- وللسجن مركز صحي تعمل فيه خمس ممرضات، ويتلقى زيارة طبيب مرة في الأسبوع. ويوجد في سجن جيتيغا أيضا أطفال تجاوزوا السن المرخص بها للبقاء مع أمهاتهم ولكنهم ما زالوا ينتظرون بيأس حلا لمشكلتهم. وسجن جيتيغا قد تجاوز أربع مرات سعة استقباله، الأمر الذي يجعل ظروف عيش المحتجزين صعبة. والحصّة الغذائية اليومية غير كافية إلى حد بعيد، ولكنها نفس الحصّة المقدمة في سجون بوروندي الأخرى أي ٣٠٠ غرام من الفاصوليا و ٣٠٠ غرام من دقيق المانيهوت. غير أن سجن جيتيغا، من بين السجون الثلاثة التي زارتها المقررة الخاصة منذ أن بدأت بعثتها في بوروندي، هو السجن الذي توجد فيه أسوأ ظروف الاحتجاز. فالسجناء يتمشون في ساحة السجن في الوحل وفي ثياب رثة وحفاة؛ وكانوا يبدون، أثناء زيارة المقررة الخاصة، مهلكين من البرد والجوع، ذلك أنهم لا يأكلون كل يوم ولم تكن لديهم أغطية تقيهم من البرد.

١٠٥- ويظل عدد المحكوم عليهم أدنى بكثير من عدد المتهمين. بيد أنه لا يزال يوجد منهم ٥٠٠ شخص، ٩٠ في المائة من بينهم أمام دائرة الجنايات. وقد قطعت أيضا النيابة شوطا في معالجة الملفات، وذلك بفضل البعثات المتنقلة لوزارة العدل. وبما أن هذه البعثات عاجلت الأغلبية العظمى من الملفات فإنه لم يتبق إلا ٣٠ ملفا.

١٠٦- وأخبرت المقررة الخاصة بالوضع في سجون أخرى في بوروندي، ولا سيما في سجون كل من رويغي وبنغوزي ومبمبا ومورامبيا وروتانا ورومنغي. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ كان سجن رويغي يعد ٢٥٩ محتجزا من بينهم ١١٧ شخصا محكوما عليهم و ١٤٠ شخصا متهمين و ٣ أحداث من بينهم قاصر تم الحكم عليه. ويبدو أن المشكلة الرئيسية في هذا السجن تكمن في وضع المحتجزين الخاضعين لاختصاص محكمة الدرجة العليا في كانكوزو، ذلك أنه لم تتم محاكمة إلا أقل من ثلث هؤلاء المحتجزين. وعلى عكس ذلك فإن المحتجزين التابعين لنيابة رويغي كلهم في وضع سوي ويوجد في صفوفهم من المحكوم عليه أكثر مما يوجد من المتهمين.

١٠٧- وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كان سجن الرجال بنغوزي يعد ٢٢٥٨ محتجزا، من بينهم ٠٤٠ متهم (أي نسبة ٩٠,٣٤ في المائة) و ٢١٨ شخصا محكوما عليه، من بينهم ٧ أشخاص محكوم عليهم بالإعدام

و١٦ قاصرا. أما فيما يتعلق بسجن نغوزي للنساء فكان يوجد فيه ٥٢ شخصا معهم ١٢ رضيعا، ومن بينهم ٢٨ شخصا محكوما عليه و٢٤ متهما، وذلك في تاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١٠٨- وفي سجن بوجمبورا المركزي مبimba، كان عدد المحتجزين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ يبلغ ٤٧٤ ٢ شخصا من بينهم ٥٤ من النساء و٦٦ من الأحداث. وكان يوجد فيه ١ ٥٨٩ متهما (أي نسبة ٦٤,٢٢ في المائة) و٨٨٥ محكوما عليه من بينهم ٢٣٤ شخصا محكوما عليهم بالإعدام. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفع عدد المحكوم عليهم بالإعدام ارتفاعا ملحوظا؛ وهذا الارتفاع يزيد من مخاطر تردي الأوضاع في السجون (انظر بهذا الخصوص الفقرتين ١١٣ و ١١٤ من الوثيقة E/CN.4/2000/34).

١٠٩- وفي سجن رومنجي، يلاحظ وجود عقبات عديدة تحول دون التطبيق الملائم للعدالة. وتكمن أسباب ذلك في البعد المفرط للنياحة، الموجودة في بوروري والتي لا تعد إلا خمسة قضاة؛ غير أن هذا لا يكفي لتفسير أن العديد من المتهمين في هذا السجن منسيون منذ أكثر من عام.

١١٠- ويشير الوضع في السجون، الذي لوحظ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إلى تغير ضئيل من حيث مستوى عدد الموظفين. غير أنه يلاحظ، مقارنة مع الأشهر السابقة، انخفاض في عدد السجناء في سجن مبimba وجيتيغا، فيما يلاحظ ارتفاع في سجن نغوزي للرجال. وتحسن الوضع القانوني للمحتجزين في سجن مورامفيا وتجاوز عدد المحكوم عليهم، وللمرة الأولى، عدد المتهمين. وعدد المحكوم عليهم يتجاوز عدد المحكوم أيضا في روتانا وبوبنزا ورومنجي. ولا تزال الأوضاع الصحية في السجون متردية إلى حد كبير، ولكن يسجل فيها مع ذلك انخفاض في معدل الوفيات رغم تفشي الأوبئة العديدة.

٢ - أماكن الاحتجاز الأخرى

١١١- أخبرت المقررة الخاصة بأنه من بين السجون البالغ عددها ٤٤ سجنا والتابعة للدرك وشرطة الأمن العام وفرقة البحث الخاصة والشرطة القضائية التابعة للنيابات، وكذلك مراكز المحافظات وبلدية بوجمبورا، التي زارها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في الفترة ما بين شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، نادرة هي السجون (١٢) التي تطبق بانتظام قانون الإجراءات الجنائية الجديد. وما زالت عمليات التوقيف والاحتجاز التعسفية أو غير المشروعة تتم أساسا في بوجمبورا - المنطقة البلدية، التي لا يحترم فيها عمليا الأجل القانوني للوضع تحت المراقبة (١٤ يوما). وعلى العكس من ذلك يلاحظ، في داخل البلاد، جهد من جانب أعوان الشرطة القضائية لاحترام الأجل القانوني.

١١٢- وتلاحظ حالات من سوء المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في بعض السجون، من تعذيب وحرمان من الغذاء ومرافق صحية رديئة.

باء - حقوق المرأة

١١٣- لا تزال أعمال العنف والتمييز ضد المرأة قائمة، ولو أنه لا يشار إليها إلا نادرا. والشرطة لا تتدخل في كثير من الأحيان في الخلافات المنزلية، ونادرا ما تتحدث وسائل الإعلام عن أعمال العنف ضد المرأة. فالمرأة ضحية تمييز في تطبيق القانون وفي المجتمع، ونادرا جدا ما تلجأ إلى المحاكم للمطالبة باحترام حقوقها، وذلك بسبب الضغط الاجتماعي أو بكل بساطة بسبب الجهل. والتوصيات التي تقدمت بها النساء في أروشا أثناء الاجتماع الذي خصصه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لم تؤخذ بعين الاعتبار في الاتفاقات التي تم توقيعها. ولا يوجد من بين أعضاء اللجنة المعنية بمتابعة تطبيق اتفاق السلام، الذين يبلغ عددهم ٢٩ عضوا، إلا ثلاث نساء. وحالة المرأة اليوم لم تتغير كثيرا مقارنة مع الحالة التي وصفتها المقررة الخاصة في تقريرها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر الوثيقة A/55/358، الفقرات من ٩٠ إلى ١٠١).

١١٤- والأرامل مهمشات، وهن عرضة للأمراض بسبب هشاشة ظروف عيشهن، ولا حق لهن في الإرث. ولا بد من استباق المشاكل التي سيواجهنها لدى عودتهن إلى مكان إقامتهن المعتاد، ولا سيما المشاكل ذات الصلة باسترجاع الأرض وقلة الموارد المالية للقيام بالأنشطة الرامية إلى إعادة ادماجهن. والجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تحسين وضع المرأة، والتي تعمل على تحقيق المصالحة وعلى تسوية النزاع في بوروندي، لها تأثير ضئيل بقدر ما أن ما تقوم به من عمل إنما يتم في المدن أكثر مما يتم في الأرياف.

١١٥- ولا يزال مشروع القانون بشأن الموارد ونظام الزواج مدرجا في جدول أعمال وزارة العدل لسنة ٢٠٠١، غير أنه لم يعرض بعد على النقاش في مجلس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك فإن توعية المرأة، ولا سيما المرأة الريفية، بأهمية الانضمام إلى مشروع القانون هذا قد فقدت زخمه بسبب قلة الامكانيات. ومع ذلك حددت النساء في الجمعية الوطنية وفي قطاع العدالة لأنفسهن كهدف للعمل على اعتماد هذا القانون قبل نهاية عام ٢٠٠١ (انظر أيضا الوثيقة A/55/358، الفقرة ٩٩).

١١٦- وتحدد عقبات أخرى إمكانية وصول الإناث إلى التعليم، من بينها خاصة رسم التسجيل في المدرسة ومحدودية قاعات الدرس. ثم إن الفتيات يتوقفن عن الدراسة لأسباب لها صلة بالتقاليد؛ فمن الضروري بالتالي عكس هذا الاتجاه بتشجيع ودعم وصول الإناث إلى التعليم العالي. كما يجب تدريب المرأة في أنشطة غير الزراعة، ولا سيما في التجارة. ولوحظ أن المرأة لم تستشر أو لم تستشر إلا قليلا جدا في التحضير لمؤتمر المانحين الذي عقد في باريس؛ ولم تخبر النساء كذلك بنتائج هذا المؤتمر في حين أنهن يشكلن دعامة اقتصاد البلاد. والمرأة ضحية الاغتصاب، ولا سيما من جانب العسكريين وأفراد الجماعات المسلحة. كما توجد حالات من تعدد الزوجات، ولا تملك المرأة إلا إمكانيات ضئيلة للتصدي لذلك، إذ هي تجهل حقوقها.

١١٧- ولتحسين أوضاع المرأة تم التفكير في عدة تدابير. وهكذا فإن إطارا وطنيا للتعبير سيضم قبل أواخر آذار/مارس ٢٠٠١، تحت إشراف دوموتيل بارانسيرا رئيسة المحكمة الدستورية، جميع النساء البورونديات دون أي تمييز على أساس الانتماء الحزبي أو الإقليمي أو الإثني: وسيكون الهدف من هذا المحفل اقتراح مشاريع مشتركة للنهوض بالمرأة البوروندية؛ غير أن هذا المحفل تواجهه منذ الآن وللأسف مشكلة الإمكانيات المالية.

١١٨- وكذلك فإن السلطات العامة قررت تخصيص سنة ٢٠٠١ لبرنامج النهوض بوضع المرأة. ففي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قدمت الحكومة تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. ويلاحظ هذا التقرير زيادة تفشي متلازمة نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) في بوروندي، ويتوقع انخفاض متوسط العمر المتوقع للنساء البورونديات والذي سيهبط من الآن وحتى عام ٢٠١٠ من ٦٠ إلى ٣٩ عاما. كما يؤكد التقرير أنه يجب تطوير الجزء الأكبر من الإجراءات الرامية إلى تحسين وضع المرأة البوروندية في صفوف المرأة الريفية التي تشكل نسبة ٩٠ في المائة من مجموع النساء في بوروندي. وقد لاحظ خبراء لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التناقض الذي لا يزال قائما بين القوانين البوروندية وأحكام الاتفاقية، فطرحوا أسئلة حول اللجوء إلى التعليم لمكافحة المواقف المقبولة، وحول بنية العمالة في الوسط الزراعي، وحول الاستقلال الاقتصادي للمرأة البوروندية. ويشترك في الجهد التنسيق في مجال المساعدة القانونية المقدمة للمرأة كل من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وصندوق الأمم المتحدة الائتماني للمرأة ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان "إيتيكا".

كاف - حقوق الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة

١١٩- لقد زادت الأزمة التي تهم بوروندي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من مفارقة مأساة الأطفال وهشاشة وضعهم. وقد قتل أطفال أو جرحوا أو عذبوا أو فصلوا عن عائلاتهم أو خلفت صدمات في أنفسهم أعمال عنف كانوا شهودا عليها. وقد اضطر أطفال عديدون إلى العيش بمفردهم أو رفقة أولياء أو أسر وصية عليهم، في مواقع للمشردين أو للاجئين.

١٢٠- والأطفال الضعفاء الحال الموجودون حاليا في بوروندي هم يتامى الحرب، والأطفال المفصولون عن عائلاتهم، ويتامى الإيدز، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، والأطفال المعاقون، والأطفال المشردون، والأطفال العائدون إلى الوطن. وهؤلاء الأطفال الضعفاء واليائسون يشكلون أغلبية الأطفال الذين هم في حاجة إلى حماية خاصة. وما من شك في أن نصف المشردين في الداخل والبالغ عددهم ٨٠٠ ٠٠٠ شخص هم من الأطفال وأن ١٨٠ ٠٠٠ طفل بوروندي هم لاجئون من تنزانيا.

١٢١- ومن الصعب حصر عدد اليتامى بدقة ولكن يمكن أن يقدر عدد يتامى الأزمة بحوالي ٢٥ ٠٠٠ يتيم، في حين أن عدد يتامى الإيدز يبلغ، حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ١٦٠ ٠٠٠ يتيم.

وقد تكفلت أسر من الأقارب أو أسر مستقبلية ببعض من هؤلاء الأطفال، ولكن ٤ ٠٠٠ طفل من بينهم يبدو أنهم مجمعون في أخويات في أسر ربها قاصر. وفي عام ١٩٩٩ قدر عدد هؤلاء الأطفال، في مؤتمر اليونيسيف دون الإقليمي في كيغالي، بـ ٧ ٠٠٠ طفل على الصعيد الداخلي، في حين أن ١٠ ٠٠٠ طفل من الأطفال المنفصلين عن أسرهم يعيشون على ما يبدو في تنزانيا. أما عدد أطفال الشوارع فيزداد يوما بعد يوم: يوجد اليوم ١ ٧٢٨ طفلا لا يتمتع بأية إحاطة في التجمعات السكنية ببوجمبورا وغاتومبا وجيتيغا وكانزا وموينغا ونغوزي ورومنغي؛ ويوجد أيضا ١ ٠٠٦ أطفال يتمتعون بالفعل بإحاطة في نفس التجمعات السكنية. وهذا الرقم، الذي يضاف إلى عدد الأطفال بدون عنوان في التلال يعطي رقما إجماليا قدره قرابة ٥ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع بالنسبة لكامل بوروندي.

١٢٢- ويشكل الأطفال المعاقون^(٢) مصدر قلق آخر؛ وعددهم الذي ارتفع بشكل ملموس نتيجة الصدمات الجسدية التي تعرضوا لها، لا يزال مجهولا. ويبدو مرتفعا إذا ما أخذنا برقم ٩٥٩ طفلا الذي تم إحصاؤه في المراكز الأربعة عشرة الموزعة في جميع أنحاء البلاد. ولإسعاف هؤلاء الأطفال وضعت حكومة بوروندي، بدعم من اليونيسيف، عدة مشاريع منذ عام ١٩٩٣ تم إنجاز البعض منها في حين لا يزال البعض الآخر مرهونا بالأموال التي تأخر وصولها.

١٢٣- ويتوزع الأطفال الأحداث في السجون إلى فئتين: فئة الأطفال الذين تجاوزت أعمارهم سن الرضاعة، ولكن يظلون في السجن مع أمهاتهم، وفئة الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون. وحسب الاتفاقيات الدولية فإن هؤلاء الأطفال يعتبرون من الأحداث، ولكنهم يتحملون، حسب تشريع بوروندي، مسؤولية جنائية. وهناك برنامج لوزارة العدل والمنظمة غير الحكومية "أرض الإنسان" يساعد الأمهات وزهاء ٥٠ طفلا صغيرا في السجون. وحسب القانون البوروندي لا يجوز أن يبقى طفل في السجن أكثر من ثلاثة أعوام. ولكن الوضع غالبا ما يكون مختلفا في غياب أسرة تستقبل الطفل، في حالة عدم رغبة والدي الأم أو زوجها في الاحتفاظ به.

١٢٤- ولا يجوز، في بوروندي، تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة في المؤسسات، وذلك حتى بصفة متدربين، قصد تفادي الإضرار بصحتهم وبدراستهم. وفي الواقع فإن الأطفال دون سن السادسة عشرة يقومون، في الوسط الريفي، بأشغال يدوية مضيئة خلال النهار وطوال السنة الدراسية. ويمنع القانون عمل الأطفال الليلي ولكن عددا كبيرا من بينهم يعملون في القطاعات غير الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش السكان على زراعة الكفاف، ويضطر الأطفال، بحكم التقاليد والضرورة الاقتصادية، إلى المشاركة في أعمال زراعة الكفاف في إطار مؤسسات عائلية غير رسمية.

١٢٥- وبدأت دعارة الشباب تتخذ أبعادا تبعث على القلق في بوروندي، وذلك بسبب هشاشة ظروف عيش العائلات والأطفال المهملين. وفي العام الماضي، شنت الحكومة حملة للتصدي لدعارة الأحداث في بوجمبورا، ولكن عمليات إيقاف واحتجاز الفتيات اللاتي يتعاطين الدعارة لم يتبعها تنفيذ فعلي.

١٢٦- والسن الدنيا للخدمة العسكرية هي ١٨ عاما. ولكن لوحظ أن أطفالا أصغر سنا يجندون قسرا في الجيش وفي الجماعات المسلحة التي يجبرون فيها على القيام بدور الوصيف بل وحتى على العمل الإجباري.

لام - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٢٧- يظل الوضع الغذائي والصحي والمدرسي أحد المشاغل الرئيسية في مجال احترام حقوق الإنسان في بوروندي. وفي الوقت الحاضر بدأت سوء التغذية والأمراض تسفر عن الإصابات أكثر مما أسفرت عنه الحرب، وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية وانعدام الأمن والتشريد الجماعي والقسري. وفي مجال التعليم والصحة يوجد نقص في الكوادر، ذلك أن العديد من بينهم يغادرون البلد. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحرب دمرت المدارس والمستشفيات ومراكز الصحة.

١٢٨- والوضع الصحي حرج جدا، وأغلبية السكان لا تتمتع بما يكفي من الغذاء (مرة واحدة في اليوم)، فيما الحصول على مياه الشرب أمر صعب؛ وهناك تفش عام للفقر، وأعداد كبيرة من البورونديين لا مأوى لهم. وقد سبق أن عرضت جميع هذه المشاغل في التقرير الذي قدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بيد أن الوضع ازداد سوءا منذ ذلك الحين (A/55/358، الفقرات من ٨٣ إلى ٨٧). وقد أصيب بالملايا ٣٠ في المائة من السكان، بما في ذلك سكان التلال الذين هم عادة أكثر مقاومة للمرض ولم يكونوا في السابق يصابون بهذا المرض.

١٢٩- ويتراوح معدل تفشي الإيدز ما بين ٣ و ١٠ في المائة في صفوف سكان الأرياف وما بين ١٨ و ٢٣ في المائة في صفوف سكان المدن. ويحتل المرضى المصابون بالإيدز نسبة ٨٠ في المائة من الأسرة في المستشفيات، ولا سيما في الطب العام. ولمواجهة هذا الوضع، أنشأت الحكومة صندوق تضامن يدعم بالنصف تكلفة العلاج؛ غير أن النسبة المتبقية والتي على المريض أن يتحملها، أي ٨٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي، يتعذر عمليا تحملها علما بأن المرتب المتوسط يبلغ قرابة ٣٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي.

١٣٠- غير أن جهود الحكومة للحد من تفشي الأوبئة، وشن حملات التلقيح مجددا، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الصحية، وإعادة نشر الموظفين وإقامة الصيدليات المجتمعية الإدارة، ودعم سير مركزية شراء الأدوية الأساسية النوعية، لا تتناسب مع ضخامة الاحتياجات. وميزانية الدولة المخصصة للصحة لا تبلغ سوى ٤ في المائة من المجموع، ولكن المشكلة تكمن أيضا في الإدارة الأكثر ملاءمة للأموال المخصصة. وأخبرت المقررة الخاصة بأن

البعض من الأموال المخصصة لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٠ إما هي مستخدمة استخداما ناقصا أو هي سيئة الاستخدام.

١٣١- أما معدل سوء التغذية فقد تضاعف ثلاث مرات مقارنة مع العام الماضي، ومعدل سوء التغذية مرتفع بشكل خاص في مقاطعة بوبنزا التي يبلغ فيها عدد المستفيدين من المراكز ٧ ٥٠٠ شخص وأغلبهم من النساء الحوامل والأطفال. وفي مقاطعة بوجمبورا الريفية ارتفع عدد المشمولين بالرعاية من ٣ ٥٠٠ إلى ٥ ٥٠٠ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي مقاطعة كايانزا التي بلغ فيها عدد المستفيدين ٨ ٠٠٠ شخص في آذار/مارس، ارتفع هذا العدد باستمرار حتى كانون الأول/ديسمبر فوصل إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص. وكان العدد في مقاطعة كاروزي ١٢ ٠٠٠ شخص في نهاية كانون الأول/ديسمبر. كما بلغت مقاطعتا روتانا وجيتيغا رقما مرتفعا. وأسباب سوء التغذية مرتبطة بالفقر وبتفشي الملاريا وغيرها من الأمراض التي كان يعتقد أنه تم استئصالها، مثل الحصبة والكوليرا ومرض كواشيوركر. ومما يفسر سوء التغذية أيضا، سوء استغلال الحقول، وقلة البذور، والتقلبات المناخية. والاحتياجات في هذا المجال كبيرة بدرجة أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتبذلها الحكومة للقضاء على هذه الآفة تبدو غير كافية.

ثالثا - العدالة ودولة القانون

ألف - إدارة العدل

١٣٢- يلاحظ على العموم تقدم على مستوى العدالة. غير أن الوضع السياسي في بوروندي قد أثر هو الآخر، في الآونة الأخيرة، على عالم العدالة؛ فقد لمست فيه المقررة الخاصة وضعاً غير مريح في هذا المجال، ولا سيما في أوساط القضاة. وصحيح أن نظام القضاة الأساسي الجديد قد بدأ سريانه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن علاوات للمردودية بدأ العمل بها، لكن عددا من القضاة يشعرون بالإحباط بسبب الشكوك التي يلقي بها تطبيق اتفاق أروشا على مستقبل العديد من بينهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن مبلغ العلاوة، وإن دل على تطور في وضعهم إلا أنه يظل غير كاف إلى حد بعيد جدا. فهم يشعرون أيضا بأنهم مقيدون في القيام بعملهم بسبب ضالة الإمكانيات الموفرة لهم.

١٣٣- وحسب وزير العدل فإن مصالحه مضطربة اليوم لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في وضع حد لاكتظاظ أماكن الاحتجاز. وعدد المحتجزين الذي خفض بقرابة ١ ٠٠٠ شخص مقارنة مع العام الماضي لا يزال مرتفعا. وفضلا عن ذلك، وبفضل البعثات المتنقلة لدى النيابات، أصبحت الأغلبية العظمى من الملفات معروضة على السلطات القضائية المختصة. وأصبحت النية اليوم توسيع نطاق هذا الحل ليشمل الدوائر الجنائية ومن ثم تعجيل هذه العملية على هذا المستوى.

١٣٤- غير أن نقاطا سوداء تخيم على هذه اللوحة وتشكل عوائق أمام النهوض بعدالة منصفة. وهكذا، وفيما يتعلق بتطبيق قانون الإجراءات الجنائية، فإن أحكام القانون يتحایل عليها بعض أعوان الشرطة القضائية الذين يعالجون الملفات من حيث الجوهر فيعمدون إلى الإفراج عن الأشخاص المعنيين بعد فترة الاحتجاز القانونية ثم يعيدون إيقافهم من جديد.

١٣٥- ويوجد أيضا الاستغلال السياسي للوقائع التي على العدالة أن تنظر فيها أو تكون قد نظرت فيها بالفعل (انظر حالة سابينا). وبالإضافة إلى ذلك نشهد استمرار، إن لم نقل انتشار، الاحتجاز غير القانوني في المخيمات العسكرية. وتظل العدالة تجد أمامها عائقا يتمثل في الفساد الذي يبدو أنه يشوب أكثر فأكثر شرعية المحاكمات. وأخيرا يبدو أن تفسير الحق في الإفراج المشروط ليس مكفولا للجميع. ولعل الدليل على ذلك هو المعاملة التي شهدتها الدكتور ألويس هاكيزيماننا والسفير بالتزار نديميروانكو.

باء - تعزيز دولة القانون

١٣٦- حرص مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، منذ إقامته في بوروندي في عام ١٩٩٤، على تدريب الموظفين القضائيين، قصد تعزيز القدرة المؤسسية للنظام القضائي على إدارة العدل. ونظم أيضا برنامجا للمساعدة القضائية لدعم النظام القضائي في بوروندي في مكافحة الإفلات من العقاب. ويشمل برنامج التدريب قضاة محاكم مقر الإقامة، وقضاة محاكم الدرجة العليا والنيابة العامة، والقضاة العسكريين، وأعوان الشرطة القضائية، وموظفي إدارات السجون. وباستثناء عام ١٩٩٨، لم يستطع مكتب المفوضية أبدا تنفيذ جميع أنشطة التدريب هذه المتوقع أن تتم خلال السنة، وذلك بسبب قلة الأموال. غير أنه تم مؤخرا تنظيم حلقة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لـ ٣٧ قاضيا عسكريا؛ وستلي هذه الدورة التدريبية دورة موجهة لأعوان الشرطة القضائية التابعة للدرك.

١٣٧- وبدأ برنامج المساعدة القضائية في شباط/فبراير ١٩٩٧، بالاتفاق مع حكومة بوروندي. وهو يتمثل في تقديم مساعدة قضائية، عن طريق المحامين، للضحايا وللمتهمين بالتورط في قضايا جنائية على أثر أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والذين سيمثلون أمام الدوائر الجنائية الثلاث في البلاد والسلطات القضائية العسكرية المختصة والمحكمة العليا. وما زال مكتب المفوضية في بوروندي يساعد المتهمين عن طريق توفير خدمات ثمانية محامين محليين.

١٣٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عقدت دائرة جيتيغا الجنائية سبع جلسات عوضا عن الجلسات الثماني المبرمجة. ولم يتسن للمحكمة النظر إلا في ٣٣ ملفا أقفل ٦ من بينها بموجب أحكام. أما دائرة نغوزي الجنائية فلم تنظر في أي ملف من الملفات البالغ عددها ٣٩ ملفا والتي كانت مقيمة بالجدول. وأرجئ النظر في جميع الملفات؛ وسبب

الإرجاء الرئيسي يظل عدم مثول الشهود والمدعين. ومساعدة رابطة إيتيكا وجمعية "آجير توفاتانيي (Agir Tufatanye) لنقل الشهود منتظمة، ولكن يتعذر في كثير من الأحيان حضور جميع الشهود. وفي بوجمبورا بحثت الدائرة الجنائية وأقفلت ستة من بين الملفات المقيدة بالجدول والبالغ عددها ٨٠ ملفا خلال ١٣ جلسة علنية. وأرجئ أربع وسبعون ملفا إلى تاريخ لاحق، وذلك أساسا نظرا لغياب الشهود. وعلى مستوى المحكمة العليا، أُرجئت جميع الملفات المقيدة بالجدول والبالغ عددها ١٣ ملفا. وكان معدل الإنجاز في شهر أيلول/سبتمبر ضعيفا مقارنة مع الأشهر السابقة. فمن أصل ١٥٢ ملفا مستأنفا أمام الدوائر الثلاث أصدر ١٢ حكما مقابل ١٣ في حزيران/يونيه و٢٢ في أيار/مايو ٢٠٠٠.

١٣٩- ويصادف شهر تشرين الأول/أكتوبر انعقاد الدورة الخامسة عشرة للدوائر الجنائية، التي انعقدت في الفترة من ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بمشاركة ستة محامين دوليين إلى جانب ثمانية محامين محليين دائمين في هذا البرنامج، وذلك في إطار برنامج المساعدة القضائية. ومن أصل ٣٨٠ ملفا مقيدا بالجدول أقفل ٦٧ ملفا بموجب ٦٧ حكما من بينها ٢٤ حكما بالاعدام. وخلال هذه الدورة، ساعد البرنامج المذكور ٤٠٤ من المتهمين و٨٧ من المدعين بالحق المدني.

١٤٠- وأرجئ مائة وثلاثة عشر ملفا إلى تواريخ لاحقة؛ والأسباب الرئيسية لهذا الإرجاء تظل دائما عدم مثول الشهود وأحيانا المدعين بالحق المدني. والصعوبات التي أثّرت خلال الدورات الأخيرة كانت ولا تزال اكتظاظ جداول الدعاوى، الأمر الذي يثير مشاكل للجمعيات التي تؤمن نقل الشهود والمدعين. وقد ظهرت هذه المشاكل على مستوى الدوائر الجنائية في بوجمبورا ونغوزي حيث اضطرت أحيانا رابطة "إيتيكا" إلى اختيار مكانين أو ثلاثة أماكن تنقل منها الشهود.

١٤١- وفي جيتيغا، ليست برمجة الملفات التي يجب أن تنظر فيها الدائرة الجنائية ثابتة ونهائية. أما التأجيلات التي تقررها المحكمة خلال الجلسات فتبقى قابلة للتغيير، تلاحظ تغييرات في تواريخ الجلسات بأشكال لا يعترف بها القانون. وهذا السلوك لا يخدم مصالح الأطراف في المحاكمة، التي يمكن أن تؤجل قضاياها عدة مرات لغياب الشهود والمدعين بالحق المدني. وهذا يشكل أيضا عائقا كبيرا للمتهمين الذين يكون قد أصدر بحقهم إفراج مؤقت ولا يمكن إخبارهم بالتغييرات في تواريخ الجلسات.

١٤٢- وعلى الرغم من الصعوبات يجدر مع ذلك تأكيد أن أداء هذه الدورة الخامسة عشرة مرض بعض الشيء مقارنة مع الدورة السابقة: كان هناك ٣٨٠ ملفا مطعوننا فيه مقابل ٣٦٨؛ أما الأحكام الصادرة فهي تتجاوز الأحكام الصادرة في الدورة السابقة (٦٧ مقابل ٥٧). وتلاحظ مع ذلك زيادة واضحة في أحكام الاعدام ولا سيما في بوجمبورا (١٥ حكما مقابل ٧ أحكام في الدورة الأخيرة). وفي المجموع، أصدرت الدوائر الجنائية الثلاث ٢٤ حكما بالإعدام مقابل ١٥ حكما في الدورة السابقة. أما أحكام التبرئة فهي في انخفاض عموما (٣٧ حكما

مقابل ٤١ في دورة تموز/يوليه ٢٠٠٠). وعلى العكس من ذلك، تمت مساعدة ٤٨٢ من الأطراف خلال هذه الدورة مقابل ٤٥٩ في الدورة السابقة.

١٤٣- وبعد دورة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، استأنفت الدوائر الجنائية الجلسات العادية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. واستمر المحامون المحليون التابعون لبرنامج المساعدة القضائية في مساعدة الأطراف في المحاكمات. وتم استئناف العديد من الملفات، ولكن لم يقلل إلا عدد قليل جدا منها، كما هو الحال أحيانا في الفترات خارج الدورات.

١٤٤- وقام المسؤولون المحليون عن برنامج المساعدة القضائية في جيتيغا ونگوزي بعدة زيارات إلى السجون بأماكن عملهم، حيث تقابلوا مع المحتجزين وتحدثوا معهم بشأن الإجراءات القضائية وبرنامج المساعدة القضائية؛ وتلقوا طلبات المساعدة واطلعوا على الوضع في السجون. وهكذا سجل ٧٨ طلب مساعدة قضائية جديدا من بينها ٤٦ طلبا في نغوزي و١٢ في جيتيغا و٢٠ في بوجمبورا. وسمحت زيارات السجون أيضا بمتابعة وتعجيل إجراء التحقيق في بعض الملفات التي تأخر تحديد موعد بحثها من قبل السلطات القضائية المختصة.

١٤٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بدأ تطبيق تنقل الدوائر الجنائية في بوجمبورا وجيتيغا ونگوزي. ونظرا لعدم كفاية الإمكانيات المتاحة، فإن الأداء يختلف بحسب الدوائر والمقاطع. وقد سجلت دائرة جيتيغا الجنائية أداء أفضل ومرضيا أكثر. وعقدت الدائرة الجنائية جلسة بروبيغي وجلسة أخرى في جيتيغا. فجلسة روييغي أقيمت مثلا ١٧ ملفا من أصل ٢٨. أما دائرة بوجمبورا الجنائية فقد عقدت جلسة بمورامبيا وجلسة أخرى في بوجمبورا. وفي مورامبيا أقيمت ملفان من أصل الملفات المقررة والبالغ عددها ١٣ ملفا. وشهدت الجلسة الثانية أيضا إقفال ٣ ملفات من أصل ١٣ ملفا مطعوننا فيه. ولم تعقد دائرة نغوزي الجنائية جلسة إلا في موييغا. ومن أصل ٥٢ ملفا مستأنفا فيه بالنسبة للأسبوع الأول من فترة تنقل الدائرة الجنائية، لم يقلل سوى ملفان.

١٤٦- ورغم كل ذلك فإن حصيلة المساعدة القضائية بالنسبة لشهر كانون الأول/ديسمبر تظل إيجابية رغم الصعوبات التي اعترضها دائرة نغوزي الجنائية. فقد تم بفضلها النظر في ٥٧ ملفا متعلقا بـ ٨٢ محتجزا وعدة مدعين بالحق المدني، خلال الشهر.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان والتثقيف في هذا المجال

١٤٧- نظم مكتب المفوضية في بوروندي غداة اختتام الدورة الخامسة عشرة للدوائر الجنائية حلقة دراسية حول عقوبة الإعدام. وكان الهدف من هذه الحلقة تحسيس المتدخلين في مجال المساعدة القضائية، وأيضا قضاة الدوائر الجنائية، حول خطورة الحكم بالإعدام واحترام الضمانات لحماية حقوق الأشخاص الذين هم عرضة لعقوبة الإعدام. ولو أن الآراء قد اختلفت حول ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام في بوروندي إلا أن الحلقة الدراسية أفضت

إلى استوقاف الجهات الفاعلة وحملها على التفكير في المسؤولية الفردية لكل واحدة منها، لما صدر حكم بالإعدام، وحول دور كل فرد في العمل على تطور العقلية والرأي العام بخصوص عقوبة الإعدام.

١٤٨- ونظمت عدة حلقات دراسية بمشاركة مكتب المفوضية في بوروندي. وهكذا شارك المكتب الفرعي في جيتيغا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في تنظيم حلقة دراسية للتدريب والتوعية بحقوق الإنسان لصالح ٦٥ شاباً من مركز نياموغاري، حول موضوعين هما "مفهوم حقوق الإنسان" و"أسباب وطرق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية".

١٤٩- ونظمت وزارة إعادة إدماج وإعادة تأهيل المشردين والعائدين إلى الوطن، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية حول إعادة تأهيل المنكوبين في الداخل، وذلك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١٥٠- وشارك مكتب المفوضية في بوروندي في يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في الحلقة الدراسية بشأن التشريع لصالح الأشخاص المعاقين، الممول في إطار مشاريع "مساعدة تآزر المجتمعات المحلية". وكان موضوع الحلقة الدراسية حالة التشريع الدولي والوطني فيما يتعلق بالأشخاص المعاقين، وتقدمت الحلقة الدراسية بتوصيات فيما يتصل بالتشريع المقبل لصالح هذه الفئة من الأشخاص. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ نظم اتحاد المعاقين في بوروندي حلقة دراسية حول تكافؤ الفرص.

١٥١- وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر نظم مكتب المفوضية في بوروندي، بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني، ولا سيما جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، أنشطة إحياء للذكرى الثانية والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان موضوع الأنشطة العام "العدالة الكافلة لحقوق الإنسان والحريات الفردية". وفي بوجمبورا، تمثلت التظاهرات في اجتماع مائدة مستديرة، وبرنامج تلفزيوني، وتحقيقات حول حالة حقوق الإنسان على الإذاعة الوطنية، وأغان، ومسابقة أسئلة وأجوبة، وكذلك بث خطاب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وفي جيتيغا ونغوزي، نظمت مؤتمرات - نقاشات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٥٢- ونظم المجلس النرويجي للاجئين حلقة تدريبية في مجال حقوق الإنسان في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تناولت موضوعات مثل التثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان، والأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة بالمرأة والطفل واللاجئ، والمدارس البوروندية وحقوق الإنسان، وسبل تحديد مختلف حالات حقوق الإنسان، والرؤية الشاملة والمركزية للشعوب: الآراء المسبقة وطرق مكافحتها، إلخ.

١٥٣- ونظمت اليونيسيف وحكومة بوروندي عن طريق وزارة الصحة العمومية، يوم عرض تقرير اليونيسيف المعنون "حالة الأطفال في العالم في عام ٢٠٠١".

رابعاً - الملاحظات

١٥٤ - تتمثل الأولوية في بوروندي في وقف الحرب. ويرى الكثيرون بحق أن حقوق الإنسان تدارس بالأقدام لأن الحرب متواصلة ولأن توقيع اتفاق السلام بدون وقف لإطلاق النار لم يأت بالسلام في واقع الأمر. غير أن الحرب لا يمكن أن تكون التفسير الوحيد للانتهاكات التي تحصل، وعندما يعود السلام سيتواصل الكفاح من أجل احترام حقوق الإنسان. وبالتالي، لا بد من السعي إلى تحقيق السلام ولكن يجب، من الآن، التفكير في نظام وسبل محددة ودقيقة لحقوق الإنسان، دون مع ذلك الإلقاء باللوم على الحرب في جميع الأحوال.

١٥٥ - ويبدو أن السكان رهائن الطبقة السياسية التي تشهد صعوبات في تسوية مسألة القيادة التي تعتبرها ذات أولوية. ويوجد فعلاً تفاوت بين تطلعات السكان ومواقف السياسيين الذين يدعون تمثيل هؤلاء السكان. وبالنسبة للشعب، يعتبر السلم أمراً أساسياً في حين يبدو الهدف بالنسبة للسياسيين تقاسم السلطة ومناصب المسؤولية.

١٥٦ - والسكان المدنيون ضحية معاملة تعسفية من جانب العسكريين وأفراد الجماعات المسلحة الذين يجبرونهم على دفع ثمن المجهود الحربي ويجبرونهم على العمل القسري. والسكان البورونديون في مجموعهم، وفي الأرياف والتلال بشكل خاص، يعيشون في ظروف أكثر هشاشة من الظروف التي كانوا يعيشون فيها في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهم يشكون من الجوع والبرد والمرض. وفي معظم الأماكن التي تمت زيارتها من سجون ومخيمات مشردين ومراكز تغذية، كانت الابتسامة قد اختفت من شفاه السكان، وخاصة منهم الأطفال. ويبدو السكان وكأنهم فقدوا كل قوة على مقاومة المعاناة. وهذا ما يلاحظه الإنسان من خلال طريقة العيش التي اضطر السكان إلى سلوكها؛ أي أن السكان لم يعد لديهم أي أمل في المستقبل في بوروندي. ومن الحيوي بناء على ذلك، إعطاء السكان الأمل في الحياة، وذلك ليس فقط بإسعافهم وإنما أيضاً بالمساهمة في إعادة إحياء القدرة على الإبداع لديهم، وروح المبادرة، والرغبة في عيش مستقبل أفضل. وتنشأ عن هذا الوضع مواقف سلبية مضرّة بنمو الاقتصاد.

١٥٧ - ويتمثل تحد من أكبر التحديات التي تواجهها حكومة بوروندي ويواجهها المجتمع الدولي في تنسيق ومتابعة مؤتمر باريس. وسوف يتولى كل من وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتابعة التقنية لهذا الاجتماع. وتتمثل إحدى المبادرات الجارية في تحديث خطط الطوارئ المشتركة لفريق الأمم المتحدة في بوروندي، وكذلك في إدراج الجزء الأكبر من حقوق الإنسان في مختلف مشاريع التنمية.

١٥٨ - وستكون حماية حقوق الإنسان، خلال الفترة الانتقالية، ذات أهمية أولى، وستحتل مكانتها في إدارة المشاكل التي ستطرح نفسها ولا سيما منها المشاكل التالية: عودة اللاجئين، وتسريح الجماعات المسلحة، وحفظ النظام العام، وتطبيق القوانين، ومتابعة مشاريع التنمية. ومن الأهمية بمكان بناء على ذلك اتخاذ الترتيبات لتأمين

التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ ويجب أيضا التدريب على وضع المشاريع وطلبات المساعدة الموجهة إلى المانحين، لإعطاء هذه المشاريع أوفر الحظوظ في التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يحسب حساب اللجوء إلى المؤسسات التقليدية للمساعدة على فهم الأنشطة وإدارتها في المجالات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

١٥٩- وما زال العسكريون يتدخلون في المجالات المخصصة للعدالة بطريقة غير قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة الانتهاكات صعبة عندما يتضح أن العسكريين هم المسؤولون عنها.

١٦٠- والنساء، وخاصة منهن النساء في الوسط الريفي، يعتبرن الضحايا الرئيسية للحرب وعمليات التشريد والتجميع، ولكنهن يستبعدن من عملية السلام. فمن الأهمية بمكان بناء على ذلك أن تفسر لهن عملية السلام كي يتمكن من المشاركة في تطبيق اتفاق أروشا.

١٦١- ويتبين من اللقاءات التي أجرتها المقررة الخاصة مع ممثلي الأحزاب ورابطات حقوق الإنسان والحركات المعارضة لعملية أروشا، أن مراعاة المجتمع الدولي لتقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة (S/1996/682) تظل الشغل الشاغل للعديد من الجهات الفاعلة في الحياة السياسية.

١٦٢- وبدأت لجنة حقوق الإنسان الحكومية أنشطتها مع أعضاء كيان الاتصال السابق، ذلك أنه باستثناء الرئيس لم يعين أعضاؤها بعد. وتمتع اللجنة بقدرة أكبر على التحقيق، ولا بد من توسيع نطاق ولايتها لتشمل التعاون مع المنظمات غير الحكومية. غير أن مسائل دفع مرتبات أعضائها وضالة الإمكانيات اللوجستية الموضوعة تحت تصرفها يمكن أن تشكل عائقا أمام فعالية عملها. ويمكن أن تشكل طرق تعيين الأعضاء التي تحددها الحكومة عقبة إضافية تحول دون حسن سيرها.

خامسا - التوصيات

١٦٣- تكرر المقررة الخاصة التوصيات الواردة في تقريرها الأخير إلى الجمعية العامة (A/55/358)، الفقرات من ١١٢ إلى ١٤١)، وبودها أن تتقدم بتوصيات جديدة للتشديد على السبل والوسائل اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ألف - التوصيات الموجهة إلى الأطراف المتنازعة

١٦٤- تدين المقررة الخاصة بشدة أعمال العنف المرتكبة في حق السكان المدنيين، وبشكل خاص ضد النساء والأطفال. وتطلب بإلحاح من المتحاربين احترام الحق في الحياة، وعدم إقحام الأطفال الأبرياء في صراعاتهم، أيا كانت الدوافع التي تحركهم.

١٦٥- ولقد طالبت معاناة بوروندي من الحرب، وترجو المقررة الخاصة من جميع المتحاربين الاكثراث بمنظر الأطفال البورونديين الذين يموتون من الجوع والذين يشكون من البرد وقد رسخ في أذهانهم إلى الأبد أزيز الرصاص، والجلوس جميعا إلى مائدة المفاوضات وقرار ما هو صالح للأطفال وما ليس صالحا لهم بالأساس.

١٦٦- وتحث الأطراف المتنازعة على احترام كرامة الأبرياء بتفادي إخضاعهم لمعاملة حادة بالكرامة ومهينة، ذلك ألما إذ تفعل ذلك فهي تجردهم من الطابع الإنساني وتجرد نفسها هي أيضا من هذه الصفة. وتذكر الأطراف بأن بوروندي بلد الجميع، وتدميره بصراعات لا نهاية لها إنما هو أيضا بمثابة تدمير مستقبلها ومستقبل ذريتها. وترجو من الأطراف الوعي بكل هذه الأمور وقرار وقف النزاع المسلح.

١٦٧- لقد راعت البلدان المانحة معاناة الشعب البوروندي فتعهدت بالإفراج عن الأموال لتطبيق اتفاق أروشا من أجل بوروندي وليس لمساعدة السلطات القائمة؛ ولا بد إذن من تطبيق هذا الاتفاق. ولنجاح عملية السلام ومن أجل مصداقية الاتفاق من أجل السلام والمصالحة في بوروندي، تنضم المقررة الخاصة إلى جميع أولئك الذين دعوا بشدة الجماعات المسلحة إلى الانضمام إلى مائدة المفاوضات.

١٦٨- ولتشجيع قيام مناخ أفضل للتفاوض والتفاوض مع المتمردين، ترى المقررة الخاصة أنه ربما كان من المستصوب إرفاق طلبات وقف الأعمال العدائية المسلحة بإرادة واضحة لوقف الأعمال العدائية السياسية، ولا سيما بتفادي الإظهار المنهجي للطرف الآخر بصورة "الشیطان". ولا بد لمكافحة الإفلات من العقاب أن تركز على المسؤولية الفردية لمرتكبي الانتهاكات وليس على مسؤولية الجماعات التي ينتمون إليها.

باء - التوصيات الموجهة إلى السلطات البوروندية

١٦٩- تشجع المقررة الخاصة الحكومة البوروندية على مواصلة إثارة حل عملية أروشا لمناقشة الصراع في بوروندي وتسويته؛ وتهنئ الحكومة البوروندية على المواقف التي اتخذتها تحقيقا لهذه الغاية.

١٧٠- وتؤيد المقررة الخاصة وزارة حقوق الإنسان فيما اتخذته من إجراءات من أجل احترام وتعزيز حقوق الإنسان، وتشجعها على المضي قدما في هذه المهمة التي كلفت بها، ولا سيما بالتنديد بجميع الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي تم العسكرين.

١٧١- وتوجه المقررة الخاصة نداء إلى سلطات بوروندي لتسهيل وصول المنظمات المحلية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة إلى مواقع المشردين والسكان المنكوبين، وفقا للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وذلك حتى تتمكن من القيام على أكمل وجه بالعمل الإنساني الذي يتعين عليها القيام به.

١٧٢- وتوصي المقررة الخاصة الحكومة بتشجيع قيام إطار تشاور يمكن أن تلقت فيه جميع النساء البورونديات بدون تمييز على أساس الانتماء إلى الجمعيات أو الأحزاب السياسية أو المناطق أو المهن أو الإثنيات، لاعتماد خطة عمل مشتركة لترويج أفكارهن ووضعها موضع التنفيذ، ولقد أرسيت بالفعل أسس الأطر من هذا القبيل، ولا بد من تعزيزها.

١٧٣- ولتيسير رقي المرأة البوروندية الكامل وتمكينها من المشاركة في تنمية بلدها، تلح المقررة الخاصة مجدداً على ضرورة القيام بنشر النصوص التي تحمي حقوق المرأة على نطاق واسع وباللغة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى على ما يكتسبه من أهمية بالنسبة لجميع البورونديين في استصدار قانون بشأن الموارد وأنظمة الزواج.

١٧٤- ولمساعدة المرأة البوروندية على القيام بدورها الاجتماعي في زمن الحرب، توصي المقررة الخاصة الحكومة بزيادة دعمها للجمعيات النسائية عن طريق منح الائتمانات الصغيرة.

١٧٥- وتود المقررة الخاصة أن تكون هناك مشاركة أكبر من جانب النساء في المؤسسات المكلفة بتطبيق اتفاق أروشا، ولا سيما في هيئات اتخاذ القرار وعلى مستوى مراقبة استخدام الأموال التي وضعها مؤتمر باريس تحت تصرف بوروندي.

١٧٦- أما فيما يتعلق بالعدالة فهي تشجع الحكومة على عرض المشاريع، بما في ذلك طلبات المساعدة لوضع المشاريع وعرضها على المانحين، وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي، مع العلم أنه يمكن استخدام ما يوفره المانحون من أموال بدون طلب رسمي. ويمكن أن يكون مكتب المفوضية في بوروندي هيئة تنفيذ المشاريع في مجال حقوق الإنسان.

١٧٧- وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى إنشاء مراكز لاستقبال الأطفال الذين يغادرون السجون، وإلى تأمين تدريب اجتماعي - مهني لهم.

١٧٨- وتؤيد المقررة الخاصة الحكومة في كافة التدابير المتخذة بغية فصل الأحداث عن الكبار في السجون، وكذلك فصل النساء عن الرجال، وتطلب إليها توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل جميع أماكن الاحتجاز في البلاد.

١٧٩- وتشجع المقررة الخاصة القرارات الرامية إلى تعديل التشريع بغية إلغاء عقوبة الإعدام. وأبدت رغبتها في أن تصبح أحكام قانون بوروندي فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للأحداث متطابقة مع الأحكام الدولية.

١٨٠- وترحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة بالفعل للحد من اختلال التوازن العرقي على مستوى العدالة، وتحثها على تعزيز هذه التدابير بسياسة تتحلى بإرادة أقوى.

١٨١- وتنهى الحكومة على ما قامت به من مبادرات من أجل الإفراج المشروط عن السجناء وتشجعها على توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل جميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط دون أي تمييز ودون أي قيد غير ما يفرضه الحرص على الإنصاف.

١٨٢- وتندد المقررة الخاصة بشدة الاحتجاز غير الشرعي، وبشكل خاص حالات الاحتجاز التي هي من فعل العسكريين في أماكن الاحتجاز غير الشرعية، وكذلك عمليات الاحتجاز إلى الأبد للمتهمين الذين لا تشكل محاكمتهم جزءا من مشاغل القضاة الذين هم مكلفون بها. وهي تنتظر من السلطات أن تتخذ تدابير حازمة لوضع حد لهذه التصرفات غير المقبولة.

١٨٣- ولتعجيل قيام عدالة أكثر إنصافا، توصي المقررة الخاصة الحكومة بتكثيف دعمها للسلطات القضائية بزيادة الإمكانيات المادية واللوجستية الموضوعة تحت تصرفها، وبشكل خاص السيارات، لتيسير متابعة التحقيقات.

١٨٤- كما تشجع تدريب موظفي القضاء، ولا سيما في مجالي عدالة الأحداث وحقوق الإنسان، وكذلك زيادة الموارد البشرية في قطاع القضاء.

١٨٥- وتدعو السلطات البوروندية إلى بذل كل ما في وسعها لتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات، قصد السماح بظهور دولة قانون، وتكوين مجتمع مدني متين، وسلطة ديمقراطية معارضة ومسؤولة من خلال الصحافة والأحزاب السياسية.

١٨٦- وتوصي المقررة الخاصة الحكومة والجمعية الوطنية بتقديم دعم مالي ولوجستي أكبر إلى لجان حقوق الإنسان كي تتمكن من القيام بمهامها على النحو الملائم.

١٨٧- ونظرا لتكلفة الرعاية الصحية العصرية الباهظة، تنصح المقررة الخاصة بتحديد وتشجيع اعتماد الممارسات وطرق العلاج التقليدية التي هي أقل كلفة ومن الأسهل الوصول إليها.

١٨٨- وبود المقررة الخاصة أن تقوم الحكومة، من أجل التخفيض من وطأة الأزمة الاقتصادية على السكان، ولا سيما أكثرهم حرمانا، بتشجيع المشاريع الرامية إلى خلق مواطن عمل وتمكين البورونديين من تدبير سبل عيشهم وتحسين نوعية حياتهم (إنتاج القرميد والآجر بمادة "الإسمنت التراي" لإعادة بناء المنازل المدمرة).

١٨٩- وتدين المقررة الخاصة التمييز ضد أقلية التوا وتدعو السلطات البوروندية بإلحاح إلى وضع وتنفيذ مشاريع ترمي إلى احترام حقوقها وإشراكها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بوروندي.

جيم - التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي

١٩٠- يعد نجاح عملية السلام والوساطة التي قام بها الرئيس نيلسون مانديلا حيوي الأهمية لتطور حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وتنهى المقررة الخاصة الوسيط وجميع المشاركين في عملية السلام على النجاح الذي تم إحرازه وتشجعهم على مواصلة جهودهم لحمل جميع المتحاربين على الحضور إلى مائدة التفاوض من أجل إحلال السلام بشكل نهائي بين البورونديين.

١٩١- وتدعو جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي إلى بحث واستخدام أنسب السبل للتوصل إلى حل للصراع البوروندي أميل ما يكون إلى التفاوض والحوار.

١٩٢- وتشدد لدى المجتمع الدولي على إلحاح الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل احترام حقوق الإنسان في بوروندي، وإلا فإنه لن يتسنى تطبيق أغلبية أحكام اتفاق أروشا.

١٩٣- ولما كان انتشار الأسلحة في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، عامل تعميم وتكثيف للتراعات المسلحة، فإن المقررة الخاصة تحت المجتمع الدولي على بذل كل ما في وسعه من أجل مكافحة البيع غير المشروع للأسلحة وكافة أشكال الاتجار. كما تدعو المجتمع الدولي إلى السهر، بحزم، على احترام التشريعات المكافحة لبيع الأسلحة غير المشروع، وإلا فإن أفريقيا ستكون في طريقها إلى مآسي أكثر دموية من تجارة الرقيق.

١٩٤- وتشكر المقررة الخاصة المانحين الذين شاركوا في مؤتمر باريس على ما قدموه من دعم لبوروندي وتشجعهم على تجسيد ما تعهدوا به من التزامات، ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات العاجلة الرامية إلى دعم حقوق الإنسان في مجالات العدالة وحقوق المرأة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٩٥- وتعد المساعدة القضائية في إطار لجنة التحقيق الدولية في أحداث بوروندي أولوية للتخفيف من اكتظاظ السجون وإيجاد حل دائم لمسألة السجناء السياسيين. وتوصي المقررة الخاصة بأن يتم إنشاء لجنة التحقيق وتقديم المساعدة القضائية بمساعدة مكتب المفوضية في بوروندي الذي يمكن أن تكون خبرته في هذا الميدان مفيدة جدا.

١٩٦- ومن الملح فضلا عن ذلك تعزيز المساعدة الإنسانية المقدمة للسجناء من بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، للتخفيف من وطأة ظروف السجن التي يعيشون فيها حاليا. وتدعو المقررة الخاصة البلدان المانحة إلى تقديم المزيد من الدعم للرابطات الوطنية والدولية التي تعمل من أجل تحسين تطبيق العدالة وتحسين ظروف عيش السجناء.

١٩٧- كما تشجع على القيام، داخل مكتب المفوضية في بوروندي، بتنظيم بنية ترمي إلى تحسين تأطير المنظمات غير الحكومية والجمعيات الوطنية المكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

١٩٨- كما تتمنى المقررة الخاصة مشاركة مكتب المفوضية في شق "حماية حقوق الإنسان" في الاتفاق الثلاثي المبرم بين تزانيا وبوروندي ومفوضية شؤون اللاجئين، فيما يتعلق بعودة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم قادمين من تزانيا.

١٩٩- وبود المقررة الخاصة لو تم تنسيق أكبر للإجراءات في المجالات الإنسانية وحقوق الإنسان لمساعدة الأشخاص المشردين، استنادا إلى المبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي، التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين، السيد فرانسيس دينغ.

٢٠٠- ولضمان نجاح برامج التنمية، لا بد أن تتضمن مشاريع مختلف هيئات الأمم المتحدة بعد حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية تشجع المقررة الخاصة على تنظيم أنشطة تدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتدعو إلى إقامة تعاون أكبر بين هيئات الأمم المتحدة ومكتب المفوضية في بوروندي وأخيرا إلى إشراك مكتب المفوضية في بوروندي بمزيد من الفعالية في أنشطة الهيئات التي لها صلة بحقوق الإنسان.

٢٠١- ومن أجل المساعدة على تشجيع الديمقراطية وقيام دولة القانون، توصي المقررة الخاصة بتقديم دعم أكبر للصحافة المكتوبة وللمجتمع المدني.

٢٠٢- وتشجع التعاون الدولي في مجال الصحة. وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم المشاريع الرامية إلى إدراج العلاج التقليدي في الرعاية الصحية.

٢٠٣- وتطلب المقررة الخاصة من المجتمع دعم المشاريع الرامية إلى تحقيق رفاه الأطفال، ولا سيما منها مشاريع الأمم المتحدة، وبشكل خاص اليونيسيف ووزارة العمل الاجتماعي والنهوض بالمرأة، وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٢٠٤- ومن أجل تحقيق فعالية أكبر في ما يتم اتخاذه من إجراءات لصالح حقوق الإنسان في بوروندي، تدعو المقررة الخاصة المقررين الخاصين وممثلي الأمين العام المعنيين بمواضيع محددة، ولا سيما فيما يتصل بالمرأة والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى القيام ببعثات إلى بوروندي.

٢٠٥- وتهنئ المقررة الخاصة الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية، وكذلك جميع الأشخاص الذين يناضلون من أجل قضية حقوق الإنسان في بوروندي، وتحثهم على عدم الاستسلام. كما تطلب من المجتمع الدولي بإلحاح مد هؤلاء الأشخاص بالدعم اللازم لنجاحهم في الوفاء بالتزامهم.

٢٠٦- وتدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تحسيس رجال السياسة وقادة المنطقة الفرعية بأهمية السلم في بلدان البحيرات الكبرى ونجاح العمل المنسق في هذا المجال.

٢٠٧- وأخيرا بود المقررة الخاصة أن يدعم المجتمع الدولي ما تتخذه الحكومة من إجراءات ترمي إلى تعزيز دولة القانون، وتعزيز حقوق المرأة، وحماية الأطفال، وضمان الحريات المدنية والسياسية، وأخيرا حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعب البوروندي بأكمله.

الحواشي

(١) وزارة الصحة كما جاء في تقرير لمنظمة الصحة العالمية.

(٢) خطة عمل سنة ٢٠٠٠ - وزارة العمل الاجتماعي والنهوض بالمرأة واليونيسيف.

- - - - -